دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في تعزيز الأمان الاجتماعي في المجتمع السعودي

حمود نوار النمر
قسم علم النفس، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة شقراء

دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في تعزيز الأمان الاجتماعي في المجتمع السعودي

د.حمود نوار النمر

قسم علم النفس، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة شقراء

تاريخ الإرسال: 22 /2023/8 م

تاريخ الإفادة: 1 /1/ 2024 م

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مجالات محاربة الفساد في المجتمع السعودي من خلال دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، وتحديد أسباب الفساد في المجتمع السعودي، ومعرفة الأساليب الحديثة المناسبة لمكافحة الفساد في المجتمع، فضلًا عن معرفة أثر مكافحة الفساد في تحقيق الأمان المجتمعي للمجتمع السعودي، ولتحقيق تلك الأهداف تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي واتباع أسلوب المسح الاجتماعي على عينة عشوائية بلغت (646) من المواطنين السعوديين الساكنين في منطقة الرياض، باستخدام الاستبانة لجمع البيانات. وبينت النتائج أن أكثر مجالات محاربة الفساد وفقًا لدور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد كانت محاربة غسيل الأموال، ومحاربة الرشوة، واستغلال النفوذ الوظيفي والاختلاس، وأكثر الدوافع لارتكاب جرائم الفساد كان ضعف رواتب بعض العاملين في الدولة، وضعف القوانين والتشريعات التي تحارب الفساد، وسيطرة حُبّ المال على بعض العاملين في الدولة. وبينت النتائج أن استخدام الهاتف، وصندوق البريد، والفاكس كانت هي أفضل الأساليب لمكافحة الفساد وفقًا لأفراد العينة. وأوضحت النتائج أن مكافأة العاملين الشرفاء، والشعور بالثقة في قوانين الدولة، والشعور بالثقة في النفس هي أبرز الآثار المترتبة على قيام الهيئة بدورها في مكافحة الفساد. كما أكدت نتائج الدراسة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث لصالح الإناث حول "غسيل الأموال" كأحد أوجه الفساد؛ في حين لم تكن هناك فروق دالة إحصائيًا بين الفئتين حول "استغلال النفوذ الوظيفي" و"محاربة الرشوة"، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود توافق تام بين الذكور والإناث حول أسباب الفساد. وأوصت الدراسة بأهمية العمل على الرفع من مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع بضرورة مواجهة الفساد، والتعاون مع هيئة الرقابة

ومكافحة الفساد "نزاهة" من خلال الوسائل المتاحة للقضاء عليه، وضرورة توفير الضمانات والحماية الكافية للمُبلِّغين عن قضايا الفساد؛ لتشجيعهم على الإبلاغ عن كافة القضايا دون خوف أو رهبة.

الكلمات المفتاحية: الدور الاجتماعي، هيئة الرقابة، مكافحة الفساد، التنمية، الأمن الاجتماعي، المجتمع السعودي.

The Role of the Oversight and Anti-Corruption Authority in Promoting Social Safety in Saudi Society

Hamoud Nawar Alnemer
Department of Psychology, College of Science and Humanities, Shaqra University, Shaqra, Saudi Arabia

Abstract:

The study results concluded that the use of the telephone, mail box, and fax were the best methods to combat corruption according to the sample members. They concluded that rewarding honest employees, the trust in the laws of the state, and self-confidence are the most important effects of the Authority's role in fighting corruption. Also, the study results confirmed that there are statistically significant differences between males and females in favor of females concerning "money laundering" as one of the aspects of corruption whereas there were no statistically significant differences between the two groups in terms of "influence peddling" and "fighting bribery". The study results also showed that there was complete agreement between males and females regarding the causes of corruption. The study recommended the importance of raising awareness among members of society of the need to combat corruption, cooperating with the Oversight and Anti-Corruption Authority (Nazaha) through the available means to eliminate it, and providing adequate guarantees and protection for the whistleblowers to encourage them to report any corruption cases without fear or intimidation.

keywords: social role, oversight body, anti-corruption, development, social safety, Saudi society

المقدمة:

الفساد ظاهرة قديمة في مختلف المجتمعات، إلا أنها تمثل ظاهرة جديدة من حيث انتشارها الواسع في ظل التقدم التقني في عصرنا الحاضر، وارتبطت مظاهر الفساد بعوامل عدة، مثل: غياب الشفافية والمساءلة والرقابة في المجتمع.

وللفساد تكلفة اجتماعية واقتصادية وسياسية باهظة؛ حيث يعمل على تأخير عملية التنمية وتحقيق ازدهار الدول ورفاهية الشعوب، كما يُقلِّص من العمل المؤسسي والقانوني للدولة، ومن هذا المنطلق تصبح محاربته مهمة ومصلحة جماعية، ولعل هذا ما جعل الأمم المتحدة تبرم اتفاقية لمكافحة الفساد على مستوى العالم؛ حيث تم اعتماد مكافحة الفساد في الأمم المتحدة في العام 2003، ودخلت حيز التنفيذ في العام 2005، وتقوم الدول الأعضاء بتنفيذ عدة تدابير لمكافحة الفساد على المستوى المؤسسي، كما اتخذ المجتمع الدولي العديد من الخطوات الملموسة لمكافحة الفساد، وتُقام نشاطات عديدة للاحتفال باليوم العالمي للفساد في مختلف دول العالم (مصلح،2013، ص184).

وعلى المستوى المحلي فقد اهتمت المملكة العربية السعودية بمكافحة الفساد؛ حيث تقدمت سبعة مراكز في ترتيب مدركات الفساد وفقاً للعام 2019 الصادر من المنظمة الدولية للشفافية؛ إذ حَلَّت المملكة في الترتيب ال51 من أصل 180 على مستوى العالم، كما تقدمت في مركزها بين مجموعة دول العشرين الاقتصادية لتحتل المركز العاشر، وتشارك المملكة المجتمع الدولي في مكافحة الفساد فعالية وحضور مؤثر؛ حيث وقعت وصادقت على عدد

من الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الفساد، بل ذهبت المملكة لأبعد من ذلك؛ إذ قَدَّمت خلال قمة العشرين في العام 2020 مبادرة الرياض التي تهدف لإنشاء منصة عالمية ترتبط بمكافحة الفساد حول العالم، وقدَّمت دعمًا ماليًّا بمبلغ عشرة ملايين دولار لإنشاء الشبكة (أحمد، 2018، ص15).

ونظرًا لأهمية مكافحة الفساد سواءً على المستوى الدولي أو المستوى المحلي؛ جاءت الدراسة الحالية للتعرف على دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المجتمع السعودي في تعزيز الأمان الاجتماعي في المجتمع السعودي.

المبحث الأول: منهجية الدراسة وإجراءاتها

أولًا– مشكلة الدراسة:

يُعدُّ ملف مكافحة الفساد أحد أهم ركائز الإصلاح الإداري والتنظيمي التي تشهدها المملكة العربية السعودية في كافة المرافق والمؤسسات في القطاعين العام والخاص. حيث شهد هذا الملف تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة؛ إذ اتخذت العديد من الإجراءات والسياسات والتشريعات الصارمة ضد مرتكبي الفساد؛ الأمر الذي ساهم في تعزيز مستوى الثقة لدى المواطنين والمقيمين في المملكة العربية السعودية، ورفع مستوى النزاهة، مما انعكس بشكل إيجابي على مستوى أداء المؤسسات الحكومية، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

وتُعدُّ هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة" المؤسسة الرسمية المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتُعنَى بالعمل على حماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتنظيم قاعدة بيانات من خلال جمع البيانات وإعداد الإحصاءات في الجهات العاملة في الدولة، والشركات التي تمتلك فيها الدولة نسبة لا تقل عن 25%، كما تعمل على تنسيق جهود القطاعين العام والخاص في التخطيط والمراقبة؛ وذلك لخلق بيئة عمل في تلك الأجهزة تتسم بالنزاهة، والشفافية، والصدق، والعدالة، والمساواة.

ومنذ تأسيس الهيئة في مارس 2011، أصبحت تلعب دورًا مهمًّا في الرقابة ومكافحة الفساد من خلال ما تقوم به من إجراءات لملاحقة الفساد والفاسدين، وهذا الأمر أظهر الحاجة إلى دراسة انعكاسات جهود الهيئة في مكافحة الفساد على تعزيز الأمان الاجتماعي في المجتمع السعودي، فإلى أي

مدى أسهمت تلك الجهود في شعور المواطن السعودي بأن الدولة توفر له الحماية من الفساد والفاسدين؟ ومن هذا المنطلق تأتي الدراسة الحالية للكشف عن دور الجهود التي بذلتها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في تحقيق الأمان الاجتماعي للمجتمع السعودي، وذلك من خلال تشخيص مجالات الفساد وأسبابه، والأساليب المناسبة لمكافحته.

ثانيًا: أسئلة الدراسة:

يتمثل السؤال الرئيس للدراسة في: "**ما دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في تعزيز الأمان الاجتماعي في المجتمع السعودي**"؟

وتتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

1. ما مجالات محاربة الفساد في المجتمع السعودي من خلال دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد؟
2. ما أسباب الفساد في المجتمع السعودي؟
3. ما الأساليب المناسبة لمكافحة الفساد في المجتمع؟
4. ما دور مكافحة الفساد في تحقيق الأمان المجتمعي للمجتمع السعودي؟
5. هل توجد فروق لها دلالة إحصائية بين الجنسين في كلٍّ من "أبرز مجالات محاربة الفساد"، و"أبرز أسباب الفساد في المجتمع السعودي"، ودور مكافحة الفساد في تحقيق الأمان الاجتماعي"؟

ثالثًا: أهداف الدراسة:

1. التعرف على مجالات محاربة الفساد في المجتمع السعودي من خلال دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد.
2. تحديد أسباب الفساد في المجتمع السعودي.
3. معرفة الأساليب المناسبة لمكافحة الفساد في المجتمع.
4. التعرف على دور مكافحة الفساد في تحقيق الأمان المجتمعي للمجتمع السعودي.
5. التعرف عما إذا كان هناك فروق لها دلالة إحصائية بين الجنسين في كلٍّ من "أبرز أشكال مجالات محاربة الفساد"، و"أبرز أسباب الفساد في المجتمع السعودي"، و"دور مكافحة الفساد في تحقيق الأمان الاجتماعي".

رابعًا: أهمية الدراسة:

(1) الأهمية العلمية النظرية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدارسة لتناولها موضوع مكافحة الفساد كأحد المشاريع الإصلاحية الكبرى للحكومة السعودية، ولِما له من صلة مباشرة بالحياة في المجتمع السعودي ومستوى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمان الاجتماعي، كما تكمن أهمية الدراسة من الناحية العلمية في دورها بتسليط الضوء على دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المساهمة تعزيز الأمان الاجتماعي في السعودية.

كما تبرز الأهمية العلمية كذلك كونها تفتح المجال لإجراء الدراسات والأبحاث الأكثر عمقًا في مجال مكافحة الفساد وانعكاساته على المجتمع السعودي.

(2) الأهمية العملية التطبيقية:

في ضوء تشخيص واقع الفساد في المجتمع السعودي، والأساليب المناسبة لمكافحته، تسعى الدراسة إلى تقديم عدد من المقترحات والتوصيات التي من شأنها الإسهام في تحسين وتطوير عمل هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، تفعيل دورها في تعزيز الأمن الاجتماعي في المجتمع السعودي.

خامسًا: مصطلحات الدراسة:

(1) الفساد:

الفساد في اللغة العربية هو: عكس المصلحة، ويعني خروج الشيء عن الاعتدال (ابن منظور، 2011).

الفساد في الاصطلاح: هو مصطلح جامع يضم كافة أنواع السلوك غير الشرعي كالرشوة والاختلاس واستغلال السلطة والابتزاز والثراء غير المشروع والاستغلال بالنفوذ (الزهراني، 2020، ص659).

وتُعرِّف منظمة الشفافة الدولية الفساد بأنه: استخدام السلطة بشكل سيئ بغرض تحقيق مكاسب شخصية (نوفل، 2015، ص244).

كما يُعرَّف الفساد بأنه: استخدام النفوذ العام للمصلحة الخاصة، أو هو انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين لتحقيق المصالح الخاصة (منصوران،2006، ص35).

يمكن تعريف الفساد إجرائيًّا بأنه أي عمل أو سلوك أو ممارسة قائم على إساءة استخدام السلطة العامة، واستخدام النفوذ العام لتحقيق مصالح فردية أو لمجموعة أشخاص، ويشمل مجموعة واسعة من تلك الأفعال كالرشوة واستغلال النفوذ الوظيفي وغيره من الأعمال المصنفة بموجب الأنظمة المعمول بها لدى هيئة الرقابة ومكافحة الفساد.

(2) هيئة الرقابة ومكافحة الفساد:

هيئة الرقابة ومكافحة الفساد: هيئة حكومية سعودية هيئة تم تأسيسها في العام 1432هـ، ومن أهدافها محاربة الفساد والقضاء عليه، وحماية المال العام والمجتمع من الآثار الخطيرة للفساد. وفي العام 2019 تم ضم هيئة التحقيق والرقابة والمباحث الإدارية إلى هيئة الرقابة ومكافحة الفساد . نزاهة (https://ar.wikipedia.org/wiki).

(3) الأمان الاجتماعي:

يُعرَّف الأمان الاجتماعي بأنه: الحرص على استغلال كل الوسائل الممكنة للمجتمع بهدف تأمين استقرار المجتمع وحفظ حقوقه (الهويمل، 2000، ص8).

كما يُعرَّف الأمان الاجتماعي بأنه: اطمئنان الفرد على أهله ونفسه وجميع حقوقه حاليًّا ومستقبلًا دون خوف، ويكون ذلك وفق مراعاة الأخلاق والأعراف والمواثيق (الخادمي، 2006، ص21).

التعريف الإجرائي للأمان الاجتماعي "

ويمكن تعريف الأمان الاجتماعي إجرائيًّا بأنه حالة الثقة والاطمئنان والرضا التي يعيشها المجتمع السعودي، ويشعر بها جميع الأفراد نتيجة ما تقوم به هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة" من إجراءات تضمن محاربة الفساد بكافة أشكاله وصوره.

سادسًا: الدراسات السابقة

دراسة الزهراني (2020) بعنوان: "مكافحة الفساد في الأنظمة السعودية والاتفاقيات الدولية". هدفت الدراسة إلى استجلاء الآليات القانونية التي انتهجتها التشريعات الوضعية، ومنها النظام السعودي في مجال التعامل مع جرائم الفساد، وهي دراسة مقارنة مع التنظيمات المختلفة، وقد أكدت نتائج الدراسة تعدد التشريعات والأنظمة في المملكة العربية السعودية في مجال محاربة ومكافحة الفساد بكل أشكاله وأنواعه وطرقه، ولم يكن المنظم السعودي أقل تأثيرًا في هذه الأنظمة من التشريعات الوضعية والاتفاقيات الدولية، وأن جريمة الفساد أو جرائم الفساد جرائم يتكرر فيها الركن المادي والفعل في كل مخالفة للقانون أو استغلال للسلطة أو النفوذ، وهى جريمة أحيانًا ما تكون ذات آثار غير محددة مسبقًا مثل باقي الجرائم الأخرى في القسم الخاص، كجرائم الاعتداء على الأشخاص، كما أن جرائم الفساد ذات طبيعة خاصة؛ لأنها في الأصل توجه إلى أي مسؤول في الدولة، إلا أنها تختلط كثيرًا بجرائم الاعتداء على الأشخاص في مجال التزوير والتزييف وجرائم الرشوة، فهناك طرف من الأشخاص الطبيعيين دائمًا في هذه الجرائم.

دراسة باصم (2019) بعنوان: "الحوكمة ودورها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد". هدفت الدراسة إلى تحديد مؤشرات الحوكمة الرقابية، واستخدمت

الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وأكدت نتائج الدراسة أن حكومة المملكة العربية السعودية تعمل على الإصلاح الإداري من خلال تحديد مظاهر الفساد الإداري ومعالجته، وأن هناك جهودًا جبارة تقوم بها المملكة العربية السعودية لتحقيق التنمية الإدارية والبشرية ومحاربة الفساد، وأن النزاهة والشفافية أفضل القيم في القضاء على الفساد، كما أن المسائلة ومحاسبة من يعتدون على المال العام أثبتت جدواها في محاربة الفساد.

دراسة نوفل (2015) بعنوان: "الحوكمة وآلياتها في محاربة الفساد". هدفت الدراسة لمعرفة دور الحوكمة في التقليل والقضاء على الفساد، وهي دراسة كيفية، وقد أكدت نتائج الدراسة أن الفساد خطر يهدد الحكم الرشيد، وهو انعكاس للحوكمة الضعيفة، وأن الشفافية والعدالة والمسؤولية في اتخاذ القرار أمر ضروري لتفعيل دور الحوكمة في الحدِّ من ظاهرة الفساد، ويمكن للحوكمة أن تقلل من مظاهر الفساد المتمثلة في المنافع الشخصية، ويتمثل دور الحوكمة في تقليل الفساد من خلال مجال الإدارة، والتدقيق الداخلي والخارجي، والمنافسة النزيهة الخاضعة للقوانين.

دراسة جميل (2016) بعنوان: "الفساد أسبابه وسبل مكافحته". هدفت الدراسة لمعرفة العوامل المؤدية إلى الفساد في المجتمع، وأكدت نتائج الدراسة أن من أسباب تفشّي الفساد ضَعْف التشريعات القانونية؛ مما يعطي الفرصة لضعاف النفوس لاستغلال هذا الجانب، ضعف الرقابة على تطبيق القانون، طغيان مجتمع البداوة والعشائر في حل المشاكل بعيداً عن القانون، ضعف روح المواطنة والانتماء، فقدان

الشفافية وانتشار التعسف في المجتمع، تهميش دور منظمات المجتمع المدني؛ مما دفع إلى فقدان الرقابة الشعبية على المفسدين.

دراسة عزيز (2014) بعنوان: "دور التربية في مواجهة الفساد الأسباب والمعالجات". هدفت الدراسة لمعرفة دور التربية في الحد من ظاهرة الفساد، والكشف عن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية للفساد، واستخدمت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات على عينة مكونة من (50) متخصصًا في الحقل التربوي، وأكدت نتائج الدراسة أن أكثر أنواع الفساد انتشارًا المحسوبية، يليها الرشوة والتزوير، وأكثر أشكال الفساد الاجتماعي التأخر عن العمل، والخروج قبل أوقات العمل الرسمي، وأبرز الأسباب الاقتصادية المؤدية للفساد وجود الفوارق الاجتماعية بين الأفراد، وأن الزملاء والأصدقاء لهم تأثير سلبي في الفساد، وأبرز عناصر تفعيل مكافحة الفساد اعتماد العناصر النزيهة وتفعيل الرقابة.

دراسة زاميلاتدينوف "Zamaletdinov" (2016)، بعنوان: "أثر تطوير السياسات الفعالة في مكافحة الفساد في الجامعات". كان الهدف الرئيس للدراسة هو معرفة أسباب الرشوة وإيجاد أدوات لمكافحة الفساد في الجامعة، واتخاذ تدابير عملية لمعرفة أسباب الرشوة، وإيجاد أدوات دارجة لمكافحة الفساد في الجامعات، كما هدفت الدراسة لتشكيل توجه للأساتذة والطلاب لمكافحة الفساد من خلال المحتوى التعليمي، وبلغت عينة الدراسة (450) أستاذًا جامعيًّا، وعدد "1200" طالب، وبينت نتائج الدراسة أنه كلما زادت فعالية مكافحة الفساد في الجامعة من خلال تطبيق القيم النبيلة، أسهم ذلك في توجه إيجابي في التقليل من الفساد.

دراسة أبهيجيت "Abhijit " (2014) بعنوان: "أسباب اختلاس منح طلاب الجامعات من صندوق المنح". استخدمت الدراسة أداة دراسة الحالة، وكانت مدة البحث قد تجاوزت العامين، وبينت نتائج الدراسة أنه ليس من المهم معرفة كيفية القيام بأعمال الفساد باستخدام النفوذ الوظيفي، ولكن المهم كذلك معرفة ماذا يحدث بعد التعرض للفساد في القطاع الحكومي؟ حيث إن السلطات تغطي على الفضيحة بالتستر، كما أن هناك صلاحيات وظيفية محمية من قبل صانعي القرار في الجامعة.

وفقًا للدراسات السابقة، فإن أسباب الفساد ترجع بالمرتبة الأولى للعوامل الاجتماعية؛ حيث اتضح ذلك في دراسة أبهيجت (2014)، ودراسة عزيز (2014)، ودراسة جميل (2016)، ودراسة نوفل (2015)، يلي ذلك العوامل الاقتصادية، كما في دراسة زاميلاتدينوف "Zamaletdinov" (2016)، وأن من الصعوبات التي تحد من الفساد غياب الرقابة الفعالة، وضعف الالتزام بالقانون، واستخدام النفوذ الوظيفي الذي يكون محميًّا أحيانًا من جهات نافذة. كما تبين أن أهم أوجه الفساد هو الرشوة، والغش "التزوير"، وأن أكثر مظاهر الفساد في المجتمع هو المحاباة أو التحيز.

وتبين أيضًا أن الدراسات السابقة تتشابه مع الدراسة الحالية في اهتماماتها بدراسة الفساد بشكل عام، وتختلف عنها في المجال المكاني والزماني، وكذلك العينة التي طبقت عليها الدراسة الحالية، كما انفردت الدراسة الحالية في الهدف الرابع المتمثل في: معرفة أثر مكافحة الفساد في تحقيق الأمان المجتمعي في المجتمع السعودي.

سابعًا: الإطار النظري للدراسة:

هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية.

تُعدُّ هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة" هيئة مستقلة ماليًّا وإداريًّا، وتتمتع بالشخصية المستقلة، وتقوم بعملها بحياد دون تدخل أي جهة في عملها، وترتبط مباشرة بالملك، وتأسست الهيئة في العام 1432هـ، وانضمت لها هيئة الرقابة والمباحث الإدارية والتحقيق في العام 2019 بأمر ملكي.

وتهدف الهيئة إلى حماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، وفي سبيل تحقيق ذلك، وامتدادًا لهذا الاهتمام؛ فقد بذلت المملكة لمكافحة الفساد جهودًا كبيرة ومقدرة منها:

أ. القيام بوضع خطط إستراتيجية لمكافحة الفساد وحماية النزاهة.

ب. إنشاء هيئة نزاهة، وهي هيئة وطنية تُعنَى بمكافحة الفساد وتتولى المهام الآتية:

١. وضع برامج وعمل آليات الإستراتيجية وتطبيقها ومتابعة النتائج، ومن ثم التقويم.

٢. التخطيط والمراقبة لبرامج مكافحة الفساد من خلال تنسيق الجهود بين القطاعين الخاص والعام.

٣. إعداد التقارير والإحصاءات للجهات ذات العلاقة دوريًّا.

٤. تصنيف الإحصاءات والمعلومات وتبادلها مع الجهات المختصة ذات العلاقة.

أهداف الهيئة واختصاصاتها:

هناك أهداف عديدة لهيئة مكافحة الفساد منها: تعزيز الشفافية والنزاهة، ومكافحة الفساد الإداري والمالي، كما لها اختصاصات متعددة لتحقيق هذه الأهداف لعل من أبرزها الآتي:

١. الحرص على متابعة تنفيذ التعليمات والأوامر المختصة بشأن العام، ومصالح أفراد المجتمع وضمان الالتزام بذلك.

٢. متابعة بؤر الفساد الإداري والمالي في عقود التشغيل والصيانة العامة في الشأن العام والخاص، وفي كل ما يخص مصالح المواطنين، واتخاذ الإجراءات في أية شبهة فساد مخالفة للوائح والأنظمة المعمول بها.

٣. في حال اكتشاف مخالفات وتجاوزات يتم إحالتها إلى الجهات الرقابية أو الجهات المختصة وفقًا للتحقيق، ويحق للهيئة متابعة التحقيق، ورفع الأمر إلى الملك إذا لزم الأمر.

٤. تحقيق الأهداف المضمنة في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها.

٥. تشجيع القطاع الخاص والعام على تبني برامج وخطط لحماية النزاهة في المجتمع، ومكافحة الفساد وتقويم ذلك دوريًّا.

٦. المتابعة لاسترداد الأموال الناجمة عن جرائم الفساد مع الجهات ذات العلاقة.

٧. تحديد نقاط الضعف المؤدية للفساد في المجتمع، ومعالجتها لضمان تحقيق الأهداف.

٨. اقتراح القوانين والسياسات في مكافحة الفساد، مع المراجعة الدورية للوائح، لمعرفة مدى تطورها في مكافحة الفساد في المجتمع.

٩. القيام بإجراءات قرارات الذمة المالية، والقسم الوظيفي، ورفعها للملك لاعتمادها.

١٠. تعزيز مبدأ المسائلة لكل شخص لديه شبه فساد مهما كان موقعه.

١١. تنفيذ التزامات الدولة بخصوص مكافحة الفساد وتحقيق النزاهة في الاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة العربية السعودية طرفًا فيها.

١٢. فتح قنوات اتصال مع الجمهور مباشرةً لتلقي البلاغات في قضايا الفساد، واتخاذ ما يلزم بشأنها.

١٣. العمل مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات ذات الصلة؛ لتنمية أهمية الشعور بالمواطنة وحماية المال العام والمحافظة عليه.

١٤. دعم الدراسات والبحوث التي تتناول مواضيع الفساد ومكافحته في المجتمع، وحث المراكز المتخصصة على تقديم دراسات في هذا الإطار.

١٥. توفير قاعدة بيانات تتعلق بإحصاءات مكافحة الفساد في المجتمع.

١٦. نشر الوعي المجتمعي وشيوع ثقافة عدم التسامح مع المفسدين، وتوضيح آثاره الوخيمة على المجتمع من خلال وسائل الإعلام.

١٧. متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها.

١٨. تنسيق جهود القطاعين العام والخاص في تخطيط ومراقبة برامج مكافحة الفساد، وتقويمها.

١٩. جَمْعُ المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالفساد، وتصنيفها، وتحليلها، وتنظيم قاعدة معلومات وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد[1].

من خلال السرد السابق يتبين المهام والتحديات الكبيرة التي تقوم بها هيئة مكافحة الفساد في جميع القطاعات الخاصة والحكومية؛ للسيطرة على الفساد وتحجيمه وتقليصه، وفق برامج وخطط منهجية عملية سيتم جَنْيّ ثمارها في المستقبل.

دوافع وأسباب الفساد المالي والإداري:

إن بروز ظاهرة الفساد في المجتمع لها أسباب كثيرة متعددة ومتباينة، إلا أن أكثر أنواع الفساد انتشارًا يتمثل في الفساد المالي والإداري، وله أسباب أحيانًا تكون شخصية، وأخرى بيئية، ويمكن إيجاز أبرز هذه الأسباب فيما يلي (الزهراني، 2020، ص677):

أ. دوافع وأسباب اقتصادية واجتماعية للفساد الإداري والمالي، وهي الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية.

ب. دوافع وأسباب سياسية، مثل إتباع أيديولوجيات تتعارض مع القيم والتعليم الدينية للمجتمع.

ج. دوافع وأسباب بيئية، وتتمثل في السلوكيات التربوية التي لا تهتم بغرس القيم الفاضلة لدى النشء.

---

[1] مكافحة الفساد في الأنظمة السعودية والاتفاقيات الدولية، وائل سعيد الزهراني، ص677-678.

مكافحة الفساد وأثره على الأمان المجتمعي:

سياسات وإجراءات مكافحة الفساد تؤثر بشكل كبير على الأمان الاجتماعي في المجتمعات، حيث تساهم في تحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، فضلًا عن الآثار الإيجابية على المستوى الاقتصادي من خلال تحسُّن وزيادة كفاءة الاقتاد الوطني، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين بيئة الأعمال؛ مما يؤدي إلى نمو الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي سوف يساهم في بشكل مباشر في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتقليص مستويات الفقر والبطالة، وضمان المساواة بين فئات المجتمع وحماية الحقوق ونشر ثقافة العدالة الاجتماعية (المرجع السابق، ص678).

النظريات المُفسِّرة للدراسة:

(1) النظرية الأخلاقية (الاتجاه الأخلاقي):

تُقدِّم النظرية الأخلاقية طرحًا فلسفيًّا ساهم وبشكل كبير في فهم طبيعة وتطور وتأثير الأخلاق على المجتمع، وكيف تتشكل الأخلاق وما يطرأ عليها من تغيير، كما أن النظرية الأخلاقية في دراستها لتأثير الأخلاق على سلوك الفرد والمجتمع تركز على دراسة الطبيعة البشرية من أجل فهم كيفية تأثيرها على الأخلاق، وفي ذات السياق ساهمت النظرية في الإجابة عن عدد من الأسئلة، هل الأخلاق فطرية أم مكتسبة؟ وهل هي عامة أم نسبية؟ كما أن النظرية الأخلاقية لم تغفل السياق الاجتماعي حيث بحث أميل دوركايم أحد رواد النظرية في تأثير السياق الاجتماعي على الأخلاق ودور التفاعل

الاجتماعي في تشكل الأخلاق وأن الفضيلة تحقق التوافق الاجتماعي (ليلة، 2000 ، ص 255) ثم إن العديد من المنطلقات العلمية التي تتخذ من النظرية الأخلاقية مرجعية لها تسعى للمساهمة في فهم الأخلاق وتأثيرها على المجتمع، كما أن النظرية الأخلاقية ترى أن الفساد ينتشر في الطبيعة الإنسانية التي تتصف بعدم الكمال، بمعنى آخر هو ضعف قيم تربوية تتمثل في خيانة الأمانة وضعف القيمة الأخلاقية، أو هو سلوك يخالف قواعد المجتمع الأخلاقية ومبادئه الثابتة لتحقيق مكاسب شخصية مادية أو معنوية (لمام، 2008، ص28)، وهو ما يعني أن التفسير العلمي للفساد وفق منظور النظرية الأخلاقية إنما يرجع لعدد من العوامل: (ضعف الوازع الأخلاقي، الفساد الثقافي، ضعف دور المؤسسات التشريعية والتنفيذية)

وتركز نظرية الاتجاه الأخلاقي على العوامل الشخصية في تحليلها للفساد؛ حيث تُرجِع الفساد إلى انحراف المجتمع عن قيمه وأخلاقه النبيلة بشكل تدفعه للانحراف عن عادات وقيم وأعراف المجتمع السائدة فيه (المرجع السابق، ص28) ، كما ترى النظرية الأخلاقية أن تدني مستوى أخلاق بعض الأفراد يعزز من وجود بيئة خصبة لشيوع الفساد، وبما أن الأمان المجتمعي يُعدُّ ضرورة لكل المجتمعات؛ لذا سعت الدول المتقدمة، ولا زالت تعمل جاهدة، لتحقيق الأمان المجتمعي من خلال غرس القيم الأخلاقية النبيلة في المجتمع، ومحاولة القضاء على الفساد بقدر الإمكان؛ لأنه يمثل نذير مشكلات يصعب علاجها، خصوصًا إذا تفاقمت وانتشرت في المجتمع.

(2) نظرية الفعل الاجتماعي

تقوم النظرية على مسلمة علمية أن الفعل الاجتماعي يُشكِّل الوحدة الأساسية للحياة الاجتماعية ولأشكال التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وأن الفعل في الأصل قائم على "عملية ذهنية إبداعية مفعمة بالنشاط" بارسونز، (الغريب، 2012، 171)، تُؤكد النظرية على أن السلوك الإنساني إنما هو سلوك هادف، وأن الفعل الاجتماعي يتكون من الفاعل، والذي يمثل الفرد المدرك، والذي يرتكب السلوك بصورة واعية؛ والموقف، والذي يمثل الظروف والبيئة المحيطة؛ التوجهات الدافعية والقيمية.

كما أن نظرية الفعل الاجتماعي في طور تفسير السلوك الإنساني تُقدِّم تفسيرًا للسلوك الإنساني الغير سوي من خلال ما تقدمه من تصنيف الفعل على النحو التالي:

- الفعل العقلاني المرتبط بالقيمة: ويعني الفعل الذي يستند إلى معتقدات وقيم اجتماعية محددة تقف وراء السلوك، ويُمثِّل أو يتخذ شكلًا أو تعبيرًا عن قيم اجتماعية معينة، مثل: المحسوبية أو السعي وراء الربح على حساب الآخرِين.
- الفعل العقلاني المرتبط بالوسائل والغايات: هو الفعل الذي يستند إلى تقدير الفاعل للوسائل الأكثر فعالية لتحقيق هدف.
- الفعل التقليدي: هو الفعل الذي يستند إلى عادات وتقاليد المجتمع.

كما أن نظرية الفعل الاجتماعي أولت موضوع الإصلاح وتقويم السلوك الغير سوي، حيث ركزت على التنشئة الاجتماعية كأحد أبرز الأسس التي يقوم

عليها المجتمع في المحافظة على النظام، حيث إن الفرد يتلقى من خلال التنشئة الاجتماعية القيم والمعايير الثقافية التي تعمل على ضبط الفعل الاجتماعي، (المرجع السابق، 2012، ص 173)

(3) النظرية الوظيفية:

من المفاهيم الرئيسة للنظرية الوظيفية النسق الاجتماعي، والاختلال الوظيفي؛ بحيث تريد هذه النظرية أن التغيير الاجتماعي المفاجئ يؤدي إلى حدوث اختلال في الاتزان في النسق، على افتراض أن المجتمع يمثل نسقًا تتكامل أجزاؤه بعضها مع بعض للمحافظة على استمراريته؛ لأن كل نسق يؤدي وظيفة محددة داخل النسق الكبير، وإذا اختلَّ أو انحرف النسق الفرعي في أداء وظيفته فبالتأكيد سيؤثر في توازن النسق العام، ويسبب المشكلات الاجتماعية التي منها بروز ظاهرة الفساد في المجتمع، وبناءً على ذلك، فنظرية البنائية الوظيفية ترى أن المشكلات الاجتماعية والظواهر غير السوية في المجتمع تعود لحالة عدم التوازن والارتباط الناجمة عن اختلال الوظيفة والأنساق الفرعية، والتي بدورها تمثل نتاج للتغير المفاجئ سواءً من الداخل أو من خارج حدود المجتمع (المصراتي، 2011، ص40-44) .

الأطروحات العلمية للنظرية الوظيفية تُشخِّص السلوك غير السوي باعتباره شكلًا من أشكال التكيف مع ظروف اجتماعية غير جيدة، أو أنه شَكْلٌ من أشكال عدم الانسجام بين أنساق المجتمع يؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية الرسمية والغير رسمية، الأمر الذي يؤدي إلى اضطراب النظام الاجتماعي وزيادة الصراعات الاجتماعية.

ثامنًا: حدود الدراسة:

(1) الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على الكشف عن مجالات الفساد في المجتمع السعودي، وتشخيص أسبابه، وأساليب مكافحته، وقياس دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في تعزيز شعور المواطنين بالأمن الاجتماعي.

(2) الحدود البشرية: المواطنون السعوديون الساكنون في منطقة الرياض.

(3) الحدود المكانية: منطقة الرياض.

(4) الحدود الزمانية: العام الهجري 1444هـ.

تاسعًا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(1) منهج الدراسة.

تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية، والتي تستهدف وصف دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في تعزيز الأمان الاجتماعي في المجتمع السعودي، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، ويُعدُّ هذا المنهج من أنسب المناهج للدراسة الوصفية بصفة عامة، ولموضوع الدراسة بصفة خاصة؛ حيث يتيح الفرصة لجمع البيانات الكافية والدقيقة والحديثة من مفردات مجتمع الدراسة.

(2) مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في المواطنين السعوديين في منطقة الرياض، وقد شارك في الإجابة على الاستبانة الالكترونية عدد (646) من مجتمع الدراسة، تم اختيارهم بطريقة عشوائية يمثلون عينة الدراسة.

(3) أداة جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على أداة رئيسة، وهي استمارة استبانة، وقد تم تصميمها في إطار مجموعة الخطوات المنهجية من خلال الاطلاع

على الكتابات النظرية والبحوث والدراسات السابقة والاستبانات ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث تم تحدد أبعاد الاستبانة كما يلي:

- **وصف وتصحيح الاستبانة:** تتكون الاستبانة من (40) عبارة تقيس دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في تعزيز الأمان الاجتماعي في المجتمع السعودي، من خلال الأبعاد الآتية:

١. مجالات محاربة الفساد في المجتمع السعودي من خلال دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد.

٢. أسباب الفساد في المجتمع السعودي.

٣. الأساليب الحديثة المناسبة لمكافحة الفساد في المجتمع.

٤. أثر مكافحة الفساد في تحقيق الأمان المجتمعي للمجتمع السعودي.

بالإضافة لمجموعة من المتغيرات المعبرة عن الخصائص الديموغرافية لعينة البحث (الجنس، محل السكن، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل الدراسي، جهة العمل، الدخل الشهري).

وقد أعطيت لكل عبارة من عبارات الاستبانة وزنًا مدرجًا وفق مقياس ليكرت الثلاثي (أوافق- أوافق إلى حد ما – لا أوافق)؛ فإذا كانت إجابة المبحوث (أوافق) يحصل على ثلاث درجات، وإذا كانت إجابته (أوافق إلى حد ما) يحصل على درجتين، وإذا كانت (لا أوافق) يحصل على درجة واحدة.

- **الصدق والثبات** : يُعدُّ الصدق إحدى الخصائص المهمة في الحكم على صلاحية أداة الدراسة (الاستبانة)، وهو أكثر الصفات التي

يجب أن تتصف بها الاستبانة، ويعني الصدق جودة وصلاحية أداة الدراسة بوصفها أداة لقياس ما وضعت لقياسه، والسمة المراد قياسها، حيث تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمتخصصين في علم الاجتماع، وعددهم (4) من جامعتي الملك سعود والإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، من أجل الكشف عن مدى صدق فقرات الاستبانة وملائمتها لقياس ما وضعت له من حيث: (مدى ملائمة العبارات للبعد الذي وضعت فيه، ومدى مناسبة العبارة للسمة التي تقيسها، وسلامة ووضوح الصياغة اللغوية للفقرات) ، وحث أن يُعبَّر عن الصدق بقدرة كلّ عبارة في الاستبانة على الإسهام في الدرجة الكلية، ويُعبّر عن ذلك إحصائيًّا بمعامل ارتباط العبارة بالدرجة الكلية للاستبانة، بغض النظر عن معنى هذا الارتباط وظيفيًّا، وعليه تم حساب صدق العبارات من خلال استخدام محك معامل ارتباط للفصل بين العبارات التي ستبقى في الاستبانة، وتلك التي يجب أن تُحذف، وتم تحديد هذا المحك من قبل الباحث تبعًا لأهداف الاستبانة أو المدى المرغوب لديه في امتلاك السمة بالنسبة للعينة، وللحصول على أكثر الفقرات صدقًا بنائيًّا، واعتمد الباحث محك الدلالة معاملًا للفصل بين الأسئلة، واستقر الاختبار على (40) عبارة.

واعتمد الباحث في حساب صدق أداة الدراسة على أسلوب الصدق الثنائي الذي يهدف إلى التعرف إلى مدى الاتســـاق الداخلي لأداة الدراســـة من خلال معامل بيرســـون الداخلي بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لباقي العبارات في فقرات الاستبانة التي تنتمي إليها؛ لقياس مدى صلاحية العبارات المتضمنة في أداة الدراسة، بمعنى صدق المضمون وكذلك الاتساق بين الدرجة الكلية للاستبانة، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (1) يوضح معاملات ارتباط بيرسون لعبارات الاستبانة

رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
1	0,77	0,01	15	0,87	0,01	29	0,83	0,01
2	0,80	0,01	16	0,74	0,01	30	0,71	0,01
3	0,59	0,01	17	0,12	0,05	31	0,12	0,05
4	0,66	0,01	18	0,76	0,01	32	0,65	0,01
5	0,55	0,01	19	0,19	0,05	33	0,73	0,01
6	0,72	0,01	20	0,49	0,01	34	0,80	0,01
7	0,83	0,01	21	0,76	0,01	35	0,09	0,05
8	0,58	0,01	22	0,59	0,01	36	0,88	0,01
9	0,72	0,01	23	0,14	0,05	37	0,81	0,01
10	0,92	0,01	24	0,07	0,05	38	0,74	0,01
11	0,04	0,08	25	0,88	0,01	39	0,66	0,01
12	0,70	0,01	26	0,79	0,01	40	0,57	0,01
13	0,51	0,01	27	0,48	0,01			
14	0,11	0,05	28	0,90	0,01			

يتضح من نتائج الجدول السابق ارتباط جميع عبارات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة بارتباطات موجبة دالة إحصائيًّا عند مستوى (0,01)؛ مما يعني أن جميع عبارات الاستبانة تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، وهذا يُعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة، وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية.

معامل ارتباط كل عبارة بالدرجة الكلية للاستبانة:

جدول رقم (2) يوضح صدق البناء للعبارات (ارتباط درجات العبارات بالدرجة الكلية)

رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
1	0,63	0,01	15	0,07	0,05	29	0,59	0,01
2	0,71	0,01	16	0,86	0,01	30	0,64	0,01
3	0,68	0,05	17	0,74	0,01	31	0,67	0,01
4	0,66	0,01	18	0,81	0,01	32	0,75	0,01
5	0,63	0,01	19	0,86	0,01	33	0,71	0,01
6	0,88	0,01	20	0,77	0,01	34	0,74	0,01
7	0,89	0,01	21	0,65	0,01	35	0.86	0,01
8	0,77	0,01	22	0,12	0,05	36	0,75	0,01
9	0,71	0,01	23	0,84	0,01	37	0,66	0,01
10	0,74	0,01	24	0,82	0,01	38	0,56	0,01
11	0,69	0,01	25	0,81	0,01	39	0,19	0,05
12	0,76	0,01	26	0,70	0,01	40	0,76	0,01
13	0,09	0,05	27	0,79	0,01			
14	0,11	0,05	28	0,55	0,01			

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0,01)؛ حيث تراوحت معاملات الارتباط للفقرات ما بين (0,07–0,92)، وهذا يُعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يُشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية.

فيما يتعلق بالثبات فقد تم الاعتماد على طريقتين هما: طريقة الاتساق الداخلي باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، فبعد التعرّف إلى صدق الاختبار، تم احتساب معامل الثبات، وبلغ معامل كرونباخ ألفا (0.85) للاستبانة ككل، في حين بلغ معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان براون (0,89)، وبعد التصحيح بلغ معامل الثبات (0,88)، وهذه معاملات ثبات مناسبة ومقبولة.

كما استخدم الباحث طريقة معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية، كما أن قيمة معامل الثبات للدرجة الكلية للمقياس (0,76)، وهي قيمة مرتفعة تدل على ثبات المقياس.

وتم تطبيق الصورة النهائية للاستبانة على عينة البحث التي بلغت (50) فردًا من السعوديين المقيمين في منطقة الرياض، وجرى اختيارهم بالطريقة العشوائية، ثم قام الباحث بحساب معامل الثبات عن طريق معامل الارتباط (ر) باستخدام المعادلة العامة للارتباط معادلة (سبيرمان)، وبتطبيق المعادلة السابقة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)؛ تبيّن أن معامل الارتباط لأدوات الدراسة ر= (0,85)، وهو دال إحصائيًّا عند مستوى (0.01)، وهي درجة مناسبة تدل على تمتع الاستبانة بمستوى ثبات مرتفع.

(4) الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم جمعها؛ استخدم الباحث العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS)، ومن أهم تلك الأساليب:

- التكرارات والنسب المئوية؛ للتعرف على الخصائص الديموجرافية لأفراد العينة.

- معامل ارتباط بيرسون (Pearson) لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، وكذلك تحديد دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في تعزيز الأمان الاجتماعي في المجتمع السعودي.

- معامل ألفاكرونباخ (Cropak alpha)، والتجزئة النصـــفية (Split Half) لحساب معامل ثبات المحاور المختلفة لأداة الدراسة.

- اختبار مان ـ ويتني للكشــف عن دلالة الفروق بين الذكور والإناث في عدد من محاور الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة

(1) النتائج المرتبطة بالبيانات الأولية لمجتمع الدراسة:

جدول رقم (3) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقًا للجنس

م	الجنس	ك	%
1	ذكر	479	%74,1
2	أنثى	167	%25,9
الإجمالي		646	%100

يتضح من نتائج الجدول السابق توزيع عينة الدراسة طبقًا للجنس؛ كشفت نتائج الدراسة أن نسبة (74,1%)، من العينة من الذكور، فيما جاءت نسبة الإناث (25,9%) وحيث إن عينة الدراسة عشوائية لم يكن للباحث دور في تحديد أو التحكم بنسبة الذكور والإناث في عينة الدراسة، كما يرى الباحث أن ارتفاع نسبة استجابة الذكور للإجابة على استبانة الدراسة قد يرجع إلى درجة اهتمام الذكور بموضوع الدراسة "مكافحة الفساد " أكثر من الإناث نظرًا لطبيعة أدوارهم الوظيفية في تأمين الدخل والسكن للأسرة.

جدول رقم (4) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقًا لمحل السكن

م	محل السكن	ك	%
1	وسط الرياض	151	%23,4
2	شمال الرياض	130	%20,1
3	شرق الرياض	125	%19,3
4	غرب الرياض	118	%18,3
5	جنوب الرياض	122	%18,9
الإجمالي		**646**	**%100**

يوضح الجدول السابق مستوى التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة في مدينة الرياض حيث جاءت نسب توزيع العينة متقاربة إلى حدٍ ما إذ تتراوح نسب توزيع العينة بين (23,4%) في وسط الرياض كأعلى نسبة، وبنسبة (18,3%) في غرب الرياض كأقل نسبة من عينة الدراسة، فيما توزعت بقية نسب العينة شمال الرياض (20,1%) ، وشرق الرياض بنسبة (19,3%)،فيما بلغت نسبة العينة من المقيمين جنوب الرياض (18,9%) يرى الباحث أن نسب توزيع عينة الدراسة على أحياء الرياض منطقي وفقًا لطبيعة الكثافة السكانية للمدينة والتي تتمركز في الوسط بالدرجة الأولى، وفي والشمال قياسًا على التوجه العام للتوسع العمراني والسكني لمدينة الرياض المتجه شمالًا.

جدول رقم (5) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقًا للعمر

م	العمر	ك	%
1	أقل من 30 سنة	79	%12,2
2	من 30 إلى أقل من 40 سنة	167	%25,9
3	من 40 إلى أقل من 50 سنة	189	%29,3
4	من 50 سنة فأكثر	211	%32,6
الإجمالي		**646**	**%100**

يوضح الجدول السابق مستوى توزيع عينة الدراسة من حيث العمر حيث يتضح أن الفئة العمرية (من 50 سنة فأكثر) شكَّلت نسبة (32,6%)، من العينة في حين جاءت الفئة العمرية (من 40 إلى أقل من 50 سنة) في المرتبة الثانية بنسبة (29,3%)، بينما شكَّلت الفئة العمرية (من 30 إلى أقل من 40 سنة) بنسبة (25,9%)، بينما جاءت الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) بنسبة (12,2%) في الترتيب الرابع ، ويرى الباحث أن ما نسبته أكثر من (86 %) من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من (30 إلى أكثر من 50) وهو ما يُعدُّ من السمات الإيجابية لعينة الدراسة، ذلك أن الإنسان في تلك المراحل العمرية في الغالب يكون على مستوى علمي ومعرفي عالي ومكتسبًا خبرات واسعه في مجال العمل الحكومي أو الخاص، الأمر الذي يمكنه القدرة على تصوُّر حول موضوع الفساد من خلال القدرة على الاطلاع، ومتابعة بيانات هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بشكل دوري.

جدول رقم (6) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقًا للحالة الاجتماعية

م	الحالة الاجتماعية	ك	%
1	أعزب/ عزباء	89	%13,8
2	متزوج/ة	530	%82,0
3	مطلق/ة	16	%2,5
4	أرمل/ة	11	%1,7
الإجمالي		**646**	**%100**

يوضح الجدول أعلاه الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة حيث تُشكِّل الفئة (متزوج/ة) نسبة (82,0%) من عينة الدراسة ، فيما جاءت الفئة (أعزب / عزباء) نسبة (13,8%)، في حين شكَّلت الفئتين (مطلق/ة) و(أرمل/ة) ما نسبته (4.2 %) من عينة الدراسة، وعطفًا على تلك النسب يرى الباحث أنه يوجد توافق منطقي بين فئات الحالة الاجتماعية والعمر لعينة الدراسة، حيث مثَّلت فئة الحالة الاجتماعية (متزوج/ة) النسبة الأعلى والتي تتفق إلى حد كبير مع الفئة العمرية (30 إلى أكثر من 50)، وهو ما يعد توافقًا يزيد من انسجام عينة الدراسة من حيث العمر الحالة الاجتماعية، ويرى الباحث أن ارتفاع نسبة فئة (متزوج/ة) من عينة الدراسة ينعكس إيجابًا على مستوى فهم ودرجة موقف العينة من دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد.

جدول رقم (7) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقًا للمؤهل الدراسي

م	المؤهل الدراسي	ك	%
1	دبلوم	111	%17,2
2	بكالوريوس	472	%73,1
3	ماجستير	44	%6,8
4	دكتوراة	19	%2,9
الإجمالي		**646**	**%100**

أما بخصوص المستوى التعليمي يوضح الجدول السابق أن غالبية عينة الدراسة من حاملي درجة (بكالوريوس) حيث بلغت نسبتهم (73,1%)، فيما مثَّل حاملي درجة الدبلوم من عينة الدراسة ما نسبته (17.2%)، وفي المقابل شكل حاملي الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه ما نسبته (9.7 %) من مجموع العينة، ويرى الباحث أن نسب توزيع عينة الدراسة فيما يتعلق بالمستوى التعلمي يُشكِّل عاملًا إيجابيًّا في تشكيل رؤية المبحوثين حول موضوع الدراسة، حيث إن المستوى التعليمي يساهم في تكوين موقف المجتمع من القضايا المهمة والتي منها دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد تعزيز الأمان الاجتماعي.

جدول رقم (8) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقًا لجهة العمل

م	جهة العمل	ك	%
1	القطاع الحكومي	345	%53,4
2	القطاع الخاص	188	%29,1
3	القطاع الخيري	113	%17,5
الإجمالي		**646**	**%100**

أما على مستوى جهة العمل فقد كشفت الدراسة وبحسب الجدول أعلاه أن العاملين في القطاع الحكومي من عينة الدراسة يُشكِّلون أكثر من نصف عينة الدراسة بنسبة تصل إلى (53,4%)، فيما شكَّل العاملون في القطاع الخاص ما بنسبة (29,1%) من العينة ، بينما شكَّل العاملون في القطاع الخيري ما بنسبة (17,5%) ويرى الباحث أن تجاوز نسبة العاملين في القطاع الحكومي من عينة الدراسة أكثر من 50% يُعدُّ من نقاط القوة للدراسة؛ لكون العاملين في القطاع الحكومي أكثر اطلاعًا من غيرهم على حالات الفساد، والتي في الغالب تنتشر في المؤسسات الحكومية أكثر من القطاع الخاص نظرًا لضعف الرقابة.

جدول رقم (9) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقًا للدخل الشهري

م	الدخل الشهري	ك	%
1	أقل من 5000 ريال	55	%8,5
2	من 5000 إلى أقل من 10000 ريال	130	%20,1
3	من 10000 إلى أقل من 15000 ريال	299	%46,3
4	من 15000 ريال فأكثر	162	%25,1
الإجمالي		**646**	**%100**

أما على مستوى الدخل الشهري لعينة الدراسة فقد كشفت نتائج الدراسة أن ما نسبته (46,3%)، من عينة الدراسة من ذوي الدخل الشهري (من 10000 إلى أقل من 15000 ريال) فيما شكَّل ذوي الدخل الشهري (من 15000 ريال فأكثر) ما نسبته (25,1%) من العينة ، وفي المقابل شكَّل ذوي الدخل الشهري (من 5000 إلى أقل من 10000 ريال) بنسبة (20,1%) بينما جاءت نسبة ذوي الدخل الشهري (أقل من 5000 ريال) بنسبة (8,5%) من العينة ، ويرى الباحث أن نسب توزيع عينة الدراسة بناءً على الدخل الشهري تعتبر متوافقة إلى حدٍّ كبير من المستوى التعليمي، الأمر الذي عزز درجة الثقة في مستوى رؤيتهم تجاه موضوع الدراسة.

(2) النتائج المرتبطة بالإجابة عن تساؤلات الدراسة:

الإجابة عن السؤال الأول: ما مجالات مكافحة الفساد في المجتمع السعودي من خلال دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد؟

جدول رقم (10) يوضح مجالات محاربة الفساد في المجتمع السعودي من خلال دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد من حيث التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب وفئة المتوسط[1]

م	العبارة		أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة المتوسط	الترتيب
1	محاربة الرشوة.	ك	514	110	22	646	2,76	0,72	أوافق	2
		%	79.6	17.0	3.4	%100				
2	محاربة استغلال النفوذ الوظيفي.	ك	512	108	26	646	2,75	0,73	أوافق	3
		%	79.3	16.7	4.0	%100				
3	مكافحة التزوير.	ك	499	99	48	646	2,70	0.68	أوافق	7
		%	77.2	15.3	7.5	%100				
4	محاربة تبديد المال العام.	ك	484	112	50	646	2,67	9,65	أوافق	9
		%	75.0	17.3	7.7	%100				
5	مكافحة الإثراء غير المشروع.	ك	494	119	33	646	2,71	0,66	أوافق	6
		%	76.5	18.4	5.1	%100				
6	محاربة الاختلاس.	ك	497	120	29	646	2,72	0,70	أوافق	4
		%	77.0	18.6	4.4	%100				
7	محاربة غسيل الأموال.	ك	531	88	27	646	2,80	0,73	أوافق	1
		%	82.2	13.6	4.2	%100				

[1] لتحديد فئة الإجابة التي يقع فيها متوسط كل عبارة؛ تم حساب الطول الفعلي لفئات الإجابة عن طريق قسمة مدى العبارة على عدد فئات الإجابة، وبما أن مدى العبارة هو الفرق بين الحد الأعلى والحد الأدنى؛ أي 3 – 1 = 2، إذن طول الفئة = 2 ÷ 3 = 0.67، وعليه يكون الطول الفعلي لفئات الإجابة كما يأتي: (2.36: 3.00 أوافق)، (1.68: 2.35 إلى حد ما)، (1: 1.67 لا أوافق).

8	محاربة إســـاءة المعاملة في مؤسسات الدولة.	ك	505	101	40	646	2,72	0,69	أوافق	5
		%	78.2	15.6	6.2	%100				
9	محاربة الاستغلال الوظيفي.	ك	496	98	52	646	2,69	0,66	أوافق	8
		%	76.8	15.2	8.0	%100				
10	مكـافحـة جرائم اســـتغلال العقود.	ك	473	113	60	646	2,64	0,64	أوافق	10
		%	73.2	17.5	9.3	%100				
المتوسط الحسابي العام = 2.71 / الانحراف المعياري العام = 0.67										

يتضـح من نتائج الجدول السـابق أن مجالات محاربة الفسـاد في المجتمع السـعودي من خلال دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، قد جاءت وفق الترتيب الآتي:

– الترتيب الأول رقم (7) (محاربة غسيل الأموال) بمتوسط حسابي (2,80)، وانحراف معياري (0,73).

– الترتيب الثاني رقم (1) (محاربة الرشوة) بمتوسط حسابي (2,76)، وانحراف معياري (0,72).

– الترتيب الثالث رقم (2) (محاربة اسـتغلال النفوذ الوظيفي) بمتوسـط حسـابي (2,75)، وانحراف معياري (0,73).

– الترتيب الرابع رقم (6) (محاربة الاختلاس) بمتوسط حسابي (2,72)، وانحراف معياري (0,70).

– الترتيب الخامس رقم (8) (محاربة إساءة المعاملة في مؤسسات الدولة) بمتوسط حسابي (2,72)، وانحراف معياري (0,69).

– الترتيب السـادس رقم (5) (مكافحة الإثراء غير المشـروع) بمتوسـط حسـابي (2,71)، وانحراف معياري (0,66).

– الترتيب السابع رقم (3) (مكافحة التزوير) بمتوسط حسابي (2,70)، وانحراف معياري (0,68).

– الترتيب الثامن رقم (9) (محاربة الاستغلال الوظيفي) بمتوسط حسابي (2,69)، وانحراف معياري (0,66).

– الترتيب التاسع رقم (4) (محاربة تبديد المال العام) بمتوسط حسابي (2,67)، وانحراف معياري (0,65).

– الترتيب العاشـر رقم (10) (مكافحة جرائم اسـتغلال العقود) بمتوسـط حسـابي (2,64)، وانحراف معياري (0,64).

ويتضـح من تلك النتائج أن مجالات محاربة الفسـاد في المجتمع السـعودي من خلال دور هيئة الرقابة ومكافحة الفسـاد (مرتفع)، وقد جاءت بمتوسـط حسـابي عام (2,71)، وانحراف معياري عام (0,67)، وقد تمثَّل في: محاربة غسـيل الأموال، الرشـوة، اسـتغلال النفوذ الوظيفي، الاختلاس، إسـاءة المعاملة في مؤسـسـات الدولة، الثراء غير المشـروع، التزوير، الاسـتغلال الوظيفي، تبديد المال العام، وجرائم اسـتغلال العقود ، ويرى الباحث أن تعدد مجالات واشـكال الفسـاد التي تعمل هيئة الرقابة ومكافحة الفسـاد على مكافحتها الواردة في نتائج

الدراسة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة الزهراني (2020) فيما يتعلق بتنوع التشريعات والآليات الصادرة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية في مجال محاربة الفساد، كما تتفق نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة باصم (2019) تجاه ما تقوم به المملكة العربية السعودية من إصلاح إداري شامل لمحاربة الفساد بكافة صوره وأشكاله.

أما فيما يتعلق فسير الفساد وأسبابه فإن نظرية الفعل الاجتماعي تركن في ذلك على تصنيف الفعل العقلاني من حيث الارتباط بالقيمة حيث يشكِّل الفساد شكلًا أو تعبيرًا عن قيم اجتماعية معينة مثل: المحسوبية أو السعي لتحقيق الأرباح المالية على حساب الآخرين، وهو ما ينطبق على الرشوة كإحدى صور الفساد، وهو ما أكدته نظرية الاتجاه الأخلاقي التي تُرجع السلوك غير السوي إلى انحراف في قيم المجتمع وعدم التزام الأفراد بالقيم والأعراف السائدة، وهو ما يتوافق إلى حدٍّ كبير مع ما توصلت إليه هذه الدراسة، والتي كشفت ارتباط الفساد بالعديد من الأفعال التي تنم عن حدوث خلل ما في الالتزام بقيم المجتمع السائدة والأنظمة بشكل عام.

الإجابة عن السؤال الثاني: ما أسباب الفساد في المجتمع السعودي؟

جدول رقم (11) يوضح أسباب الفساد في المجتمع السعودي من حيث التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب وفئة المتوسط

م	العبارة		أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة المتوسط	الترتيب
1	البحث عن الثراء بأقصر الطرق.	ك	575	42	29	646	2,85	0.69	أوافق	8
		%	89.0	6.5	4.5	%100				
2	ضعف الوازع الديني لدى البعض.	ك	590	34	22	646	2,88	0.71	أوافق	7
		%	.91.3	5.3	3.4	%100				
3	سيطرة حب المال على بعض العاملين في الدولة.	ك	600	27	19	646	2,90	0.77	أوافق	3
		%	92.9	4.2	2.9	%100				
4	ضعف العقوبات المفروضة على الفاسدين.	ك	567	51	28	646	2,83	0,67	أوافق	10
		%	87.8	7.9	4.3	%100				
5	قضايا الفساد تأخذ وقتًا طويلًا لحين الانتهاء منها.	ك	570	46	30	646	2,84	0,68	أوافق	9
		%	88.2	7.1	4.7	%100				
6	انتشار الفساد بسبب التحايل على القانون.	ك	593	31	22	646	2,88	0,72	أوافق	6
		%	91.8	4.8	3.4	%100				
7	ضعف رواتب بعض العاملين في الدولة.	ك	606	22	18	646	2,91	0,79	أوافق	1
		%	93.8	3.4	2.8	%100				
8	استغلال الوافدين في قضايا الفساد.	ك	588	42	16	646	2,89	0.73	أوافق	5
		%	91.0	6.5	2.5	%100				
9	ضعف القوانين والتشريعات التي تحارب الفساد.	ك	601	30	15	646	2,91	0.78	أوافق	2
		%	93.0	4.7	2.3	%100				
10	انتشار المحسوبية في التعامل مع الفاسدين.	ك	595	32	19	646	2,90	0,76	أوافق	4
		%	92.1	5.0	2.9	%100				
المتوسط الحسابي العام = 2.88 / الانحراف المعياري العام = 0.78										

يتضح من نتائج الجدول السابق أن أسباب الفساد في المجتمع السعودي قد جاءت وفق الترتيب الآتي:

– الترتيب الأول العبارة رقم (7) (ضعف رواتب بعض العاملين في الدولة) بمتوسط حسابي (2,91)، وانحراف معياري (0,79).

– الترتيب الثاني العبارة رقم (9) (ضعف القوانين والتشريعات التي تحارب الفساد) بمتوسط حسابي (2,91)، وانحراف معياري (0,78).

– الترتيب الثالث العبارة رقم (3) (سيطرة حب المال على بعض العاملين في الدولة) بمتوسط حسابي (2,90)، وانحراف معياري (0,77).

– الترتيب الرابع العبارة رقم (10) (انتشار المحسوبية في التعامل مع الفاسدين) بمتوسط حسابي (2,90)، وانحراف معياري (0,76).

– الترتيب الخامس العبارة رقم (8) (استغلال الوافدين في قضايا الفساد) بمتوسط حسابي (2,89)، وانحراف معياري (0,73).

– الترتيب السادس العبارة رقم (6) (انتشار الفساد بسبب التحايل على القانون) بمتوسط حسابي (2,88)، وانحراف معياري (0,72).

– الترتيب السابع العبارة رقم (2) (ضعف الوازع الديني لدى البعض) بمتوسط حسابي (2,88)، وانحراف معياري (0,71).

– الترتيب الثامن العبارة رقم (1) (البحث عن الثراء بأقصر الطرق) بمتوسط حسابي (2,85)، وانحراف معياري (0,69).

– الترتيب التاسع العبارة رقم (5) (قضايا الفساد تأخذ وقتًا طويلًا لحين الانتهاء منها) بمتوسط حسابي (2,84)، وانحراف معياري (0,68).

– الترتيب العاشر العبارة رقم (4) (ضعف العقوبات المفروضة على الفاسدين) بمتوسط حسابي (2,83)، وانحراف معياري (0,64).

كشفت نتائج الدراسة أن أسباب الفساد في المجتمع السعودي (مرتفعة)، وقد جاءت بمتوسط حسابي عام (2,88)، وانحراف معياري عام (0,78)، وقد تمثَّل في: ضعف رواتب بعض العاملين في الدولة، ضعف القوانين والتشريعات التي تحارب الفساد، سيطرة حب المال على بعض العاملين في الدولة، انتشار المحسوبية في التعامل مع الفاسدين، استغلال الوافدين في قضايا الفساد، انتشار الفساد بسبب التحايل على القانون، ضعف الوازع الديني لدى البعض، البحث عن الثراء بأقصر الطرق، قضايا الفساد تأخذ وقتًا طويلًا لحين الانتهاء منها، ضعف العقوبات المفروضة على الفاسدين، ويرى الباحث أن نتائج الدارسة حول أسباب الفساد تتفق مع ما توصلت إليه دراسة الزهراني (2020)، والتي كشفت مضي المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد من خلال إقرار التشريعات والأنظمة المتنوعة على المستوى المحلي، فضلًا عما تقوم به من جهود دولية في مجال مكافحة الفساد من خلال عقد الاتفاقيات مع بعض الدول للاستفادة من التجارب الدولية في مجال محاربة الفساد ، كما تتفق نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه دارسة نوفل (2016)، والتي كشفت دور الحوكمة كجزء أساسي في مجال

محاربة الفساد ، وتتفق نتائج الدراسة فما يتعلق بأسباب الفساد مع ما ذهبت إليه دارسة أبهيجيت (2014) من أن الصلاحيات المطلقة والحمية من صانعي القرار تُعدُّ من الأسباب المباشرة في استشراء الفساد.

يمكن تفسير أسباب الفساد من منظور نظرية الفعل الاجتماعي القائمة على مبدأ فهم الأخلاق وتأثيرها على المجتمع بشكل عام، وتأثيرها على سلوك الأفراد بشكل خاص، حيث تعتمد نظرية الفعل العقلاني على القيمة في تفسير الفساد كنتيجة لقيم اجتماعية معينة مثال المحسوبية أو السعي لتحقيق الأرباح المالية على حساب الآخرين، وهو ما ينطبق على العديد من أشكال الفساد وصوره، أو من حيث الوسائل والغايات، حيث يرى أنصار نظرية الفعل الاجتماعي أن الفساد يستند كأي سلوك، إلى تقدير الفاعل للوسائل الأكثر فعالية لتحقيق هدف، يُكسب السلوك صفة الفعل الاجتماعي، الأمر الذي يزيد من أثره في المجتمع ، كما أن نظرية الفعل الاجتماعي في أحد أطرها العلمية تتفق مع نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بموضوع انتشار المحسوبية وضعف تطبيق القانون بصورة تشكَّلت معه كفعل اجتماعي تقليدي ناتج عن انحراف المجتمع عن بالمعايير الأخلاقية ، كما أن النظرية الوظيفية تُقدِّم تفسيرًا علميًّا للسلوك الغير سوي (الفساد) باعتباره شكلًا من أشكال السلوك الاجتماعي الذي يمكن أن يحقق بعض الوظائف الاجتماعية حتى وإن كانت تلك الوظائف غير مرغوب بها.

الإجابة عن السؤال الثالث: ما الأساليب المناسبة لمكافحة الفساد في المجتمع؟

جدول رقم (12) يوضح طرق الإبلاغ عن الفساد في المجتمع من حيث التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب وفئة المتوسط

م	العبارة		أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة المتوسط	الترتيب
1	البريد الإلكتروني.	ك	612	25	9	646	2,93	0.79	أوافق	10
		%	94.7	3.9	1.4	%100				
2	الهاتف 980.	ك	632	9	5	646	2,97	0,91	أوافق	1
		%	97.8	1.4	0.8	%100				
3	الحضور الشخصي.	ك	628	11	7	646	2,96	0,84	أوافق	6
		%	97.2	1.7	1.1	%100				
4	المجالات الإلكترونية.	ك	612	29	5	646	2,94	0,80	أوافق	9
		%	94.7	4.5	0.8	%100				
5	صندوق البريد.	ك	631	11	4	646	2,97	0,90	أوافق	2
		%	97.7	1.7	0.6	%100				
6	الفاكس.	ك	630	13	3	646	2,97	0,89	أوافق	3
		%	97.5	2.0	0.5	%100				
7	برقية هاتف.	ك	619	17	10	646	2,94	0,82	أوافق	8
		%	95.8	2.6	1.6	%100				
8	الإذاعة.	ك	629	15	2	646	2,97	0.88	أوافق	4
		%	97.4	2.3	0.3	%100				
9	التليفزيون.	ك	629	11	6	646	2,96	0,88	أوافق	5
		%	97.4	1.7	0.9	%100				
10	وسائل التواصل الاجتماعي.	ك	627	10	9	646	2,95	0,83	أوافق	7
		%	97.0	1.6	1.4	%100				
المتوسط الحسابي العام = 2.96 / الانحراف المعياري العام = 0.85										

يتضح من نتائج الجدول الأساليب المناسبة لمكافحة الفساد في المجتمع السعودي جاءت وفق الترتيب الآتي:

– الترتيب الأول (الهاتف 980) بمتوسط حسابي (2,97)، وانحراف معياري (0,91).

– الترتيب الثاني (صندوق البريد) بمتوسط حسابي (2,97)، وانحراف معياري (0,90).

– الترتيب الثالث (الفاكس) بمتوسط حسابي (2,97)، وانحراف معياري (0,89).

– الترتيب الرابع (الإذاعة) بمتوسط حسابي (2,97)، وانحراف معياري (0,88).
– الترتيب الخامس (التليفزيون) بمتوسط حسابي (2,96)، وانحراف معياري (0,88).
– الترتيب السادس (الحضور الشخصي) بمتوسط حسابي (2,96)، وانحراف معياري (0,84).
– الترتيب السابع (وسائل التواصل الاجتماعي) بمتوسط حسابي (2,95)، وانحراف معياري (0,83).
– الترتيب الثامن (برقية هاتف) بمتوسط حسابي (2,94)، وانحراف معياري (0,82).
– الترتيب التاسع (المجالات الإلكترونية) بمتوسط حسابي (2,94)، وانحراف معياري (0,80).
– الترتيب العاشر (البريد الإلكتروني) بمتوسط حسابي (2,93)، وانحراف معياري (0,79).

ويتضح من تلك النتائج أن الأساليب المناسبة لمكافحة الفساد في المجتمع لقيت قبولًا وموافقةً من عينة الدراسة بمتوسط حسابي عام (3,96)، وانحراف معياري عام (0,85)، وأن تلك الأساليب تتمثل في: الهاتف 980، صندوق البريد، الفاكس، الإذاعة، التليفزيون، الحضور الشخصي، وسائل التواصل الاجتماعي، برقية هاتف، المجالات الإلكترونية، البريد الإلكتروني؛ الأمر الذي يعني وجود تفاعل من المجتمع تجاه أهمية الإبلاغ عن الفساد بكافة الوسائل والطرق المناسبة، والتي تكفل تحقيق المطلوب في محاربة الفساد، ويرى الباحث أن هذه الدراسة تنفرد بتوضيح العديد من الأساليب والطرق المتبعة في مكافحة الفساد، وأن تلك الأساليب تختلف عما ورد في دراسة زاميلاندينوف (2016) التي ركزت على تعزيز دور أعضاء هيئة التدريس من خلال المحتوى التعلمي كأحد الأساليب الفاعلة في مكافحة الفساد، وذلك بنشر القيم النبيلة للتحذير من الفساد.

كما تتفق نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بموضوع الأساليب المناسبة لمكافحة الفساد مع المسلمات العلمية لنظرية الفعل الاجتماعي، التي تؤكد على أهمية تعزيز القيم المبادئ الأخلاقية في المجتمع وتعزيز القيم الأخلاقية، حيث تنحى هذه النظرية إلى تفسير السلوك المنحرف إلى ضعف الوازع الأخلاقي، وفي المقابل تُقدِّم النظرية الوظيفة تصورًا شموليًّا في تفسير السلوك الغير سوي، حيث تعتبر الوظائف الاجتماعية لأنساق المجتمع المختلفة أمرًا ضروريًّا للحفاظ على سلامة المجتمع من أي انحراف، بالإضافة إلى الوظائف الأساسية لمؤسسات المجتمع المختلفة، وتؤكد النظرية على عنصري الوظائف الفرعية والتكيف كجزء أساسي في منظومة مواجهة الانحرافات السلوكية داخل المجتمع، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، وتؤكد على أهمية مكافحة الفساد من خلال العديد من الوسائل المتاحة في المجتمع السعودي، سوى تلك المرتبطة بمؤسسات المجتمع الرئيسية أو الفرعية، أو من خلال الرفع من مستوى الوعي الاجتماعي بخطر الفساد على المجتمع.

جدول رقم (13) يوضـــح أثر مكافحة الفســـاد في تحقيق الأمان المجتمعي للمجتمع السـعودي من حيث التكرارات والنسـب المئوية والمتوسـط الحسـابي والانحراف المعياري والترتيب وفئة المتوسط

م	العبارة		أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة المتوسط	الترتيب
1	الشعور بالثقة في القانون	ك	634	10	2	646	2,98	0,93	أوافق	2
		%	98.1	1.6	0.3	%100				
2	عدم الخوف من الإبلاغ عن قضـــايا الفساد.	ك	631	12	3	646	2,97	0,89	أوافق	4
		%	97.7	1.9	0.4	%100				
3	الشعور بالأمان الوظيفي.	ك	624	14	8	646	2,95	0,81	أوافق	10
		%	96.6	2.2	1.2	%100				
4	عدم الخوف من فقد الوظيفة بســـبب مكافحة الفساد.	ك	630	9	7	646	2,96	0,84	أوافق	8
		%	97.5	1.4	1.1	%100				
5	الشعور بالأمان الشخصي.	ك	629	15	2	646	2,97	0,88	أوافق	5
		%	97.4	2.3	0.3	%100				
6	الشعور بالثقة في النفس.	ك	633	12	1	646	2,98	0,92	أوافق	3
		%	98.0	1.9	0.1	%100				
7	الاطمئنان لتطبيق القانون.	ك	631	9	6	646	2,97	0,85	أوافق	7
		%	97.7	1.4	0.9	%100				
8	عدم السلبية في مواجهة قضايا الفساد.	ك	629	8	9	646	2,96	0,83	أوافق	9
		%	97.4	1.2	1.4	%100				
9	تشجيع العاملين على مكافحة الفساد.	ك	634	4	8	646	2,97	0,87	أوافق	6
		%	98.1	0.6	1.2	%100				
10	مكافأة العاملين الشرفاء.	ك	636	6	4	646	2,98	0,94	أوافق	1
		%	98.5	0.9	0.6	%100				
المتوسط الحسابي العام = 2.97 / الانحراف المعياري العام = 0.90										

يتضـح من نتائج الجدول السـابق أن أثر مكافحة الفسـاد في تحقيق الأمان المجتمعي للمجتمع السـعودي قد جاءت وفق الترتيب الآتي:

– الترتيب الأول (مكافأة العاملين الشرفاء) بمتوسط حسابي (2,98)، وانحراف معياري (0,94).

– الترتيب الثاني (الشعور بالثقة في قوانين الدولة) بمتوسط حسابي (2,98)، وانحراف معياري (0,93).

– الترتيب الثالث (الشعور بالثقة في النفس) بمتوسط حسابي (2,98)، وانحراف معياري (0,92).

– الترتيب الرابع (عدم الخوف من الإبلاغ عن قضايا الفساد) بمتوسط حسابي (2,97)، وانحراف معياري (0,89).

– الترتيب الخامس (الشعور بالأمان الشخصي) بمتوسط حسابي (2,97)، وانحراف معياري (0,88).

– الترتيب السادس (تشجيع العاملين على مكافحة الفساد) بمتوسط حسابي (2,97)، وانحراف معياري (0,87).

– الترتيب السابع (الاطمئنان لتطبيق القانون) بمتوسط حسابي (2,97)، وانحراف معياري (0,85).

– الترتيب الثامن (عدم الخوف من فَقْد الوظيفة بسبب مكافحة الفساد) بمتوسط حسابي (2,96)، وانحراف معياري (0,84).

– الترتيب التاسع (عدم السلبية في مواجهة قضايا الفساد) بمتوسط حسابي (2,96)، وانحراف معياري (0,83).

– الترتيب العاشر (الشعور بالأمان الوظيفي) بمتوسط حسابي (2,95)، وانحراف معياري (0,81).

كشفت نتائج الدراسة أن أثر مكافحة الفساد في تحقيق الأمان المجتمعي للمجتمع السعودي (مرتفع)، وقد جاء بمتوسط حسابي عام (3,97)، وانحراف معياري عام (0,90)، وقد تمثَّل في: مكافأة الموظفين المخلصين، الشعور بالثقة في قوانين الدولة، الشعور بالثقة في النفس، عدم الخوف من الإبلاغ عن قضايا الفساد، الشعور بالأمان الشخصي، تشجيع العاملين على مكافحة الفساد، الاطمئنان لتطبيق القانون، عدم الخوف من فقد الوظيفة بسبب مكافحة الفساد، عدم السلبية في مواجهة قضايا الفساد، الشعور بالأمان الوظيفي، ويرى الباحث أنه على الرغم من تميز هذه الدراسة بتناول موضوع دور مكافحة الفساد في تعزيز الشعور بالأمان الاجتماعي، إلا أنها تلتقي العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الفساد بشكل عام.

تؤكد النظرية الوظيفية على أن استشراء السلوك الغير سوي (الفساد) داخل المجتمعات يؤدي إلى فقدان الثقة في مؤسسات المجتمع، وزيادة الصراعات والاعتداء بين فئات المجتمع، وكذلك عرقلة التنمية، وهو ما يتوافق مع ما توصلت هذه الدراسة، الأمر الذي يُعزز من قوة نتائج هذه الدراسة في هذا المحور.

الإجابة عن السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في كلٍّ من "أبرز أشكال مجالات محاربة الفساد"، و"أبرز أسباب الفساد في المجتمع السعودي"، و"أبرز آثار مكافحة الفساد في تحقيق الأمان المجتمعي"؟

أولًا: أبرز مجالات محاربة الفساد في المجتمع السعودي من خلال دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد.

جدول رقم (14) يوضح نتائج اختبار مان – ويتني Mann-Whitney للفروق بين الذكور والإناث في أبرز أشكال مجالات محاربة الفساد في المجتمع السعودي من خلال دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد

أبرز أشكال مجالات محاربة الفساد	المجموعة	ن	رتبة المتوسط	مجموع الرتب	قيمة اختبار مان – ويتني	قيمة Z	مستوى الدلالة
محاربة غسيل الأموال	ذكور	479	314.9	150859.0	35899.0	2.97-	0.00**
	إناث	167	348.0	58122.0			
محاربة الرشوة	ذكور	479	324.4	155370.0	39582.5	0.28-	0.78
	إناث	167	321.0	53610.5			
محاربة استغلال النفوذ الوظيفي	ذكور	479	335.8	160845.0	34108.0	4.02-	0.00**
	إناث	167	288.2	48136.0			

يتضح من الجدول (14)، والخاص بنتائج اختبار مان –ويتني لدلالة الفروق بين الذكور والإناث في أبرز أشكال مجالات محاربة الفساد في المجتمع السعودي من خلال دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، وجود فروق لها دلالة إحصائية بين المجموعتين في شكل "محاربة غسيل الأموال"؛ حيث بلغت قيمة اختبار مان –ويتني 35899.0، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى 0.00، وكذلك في شكل "محاربة استغلال النفوذ الوظيفي"؛ حيث بلغت قيمة اختبار مان –ويتني 34108.0، وهي أيضًا قيمة دالة عند مستوى 0.00، وهو ما يشير إلى أن الإناث أكثر موافقة على هذا الشكل مقارنة بالذكور، والعكس بالنسبة لشكل "محاربة استغلال النفوذ الوظيفي"، في حين لم تكن هناك فروق دالة بين المجموعتين فيما يتعلق بشكل "محاربة الرشوة"؛ حيث بلغت قيمة اختبار مان –ويتني 39582.5، وهي قيمة غير دالة ، ويرى الباحث أن هذه النتيجة تتفق مع ما ذهبت إليه دارسة زاميلاتدينوف "Zamaletdinov (2016)التي ركزت على دراسة الرشوة كصورة من صور الفساد في المؤسسات التعليمية، إلا أن هذه الدراسة تنفرد عن غيرها من الدراسات لما كشفته من مستوى متقدم من محاربة الرشوة كإحدى صور الفساد المالي.

ثانيًا: أبرز أسباب الفساد في المجتمع السعودي.

جدول رقم (15) يوضح نتائج اختبار مان –ويتني Mann–Whitney للفروق بين الذكور والإناث في أبرز أسباب الفساد في المجتمع السعودي

أبرز أسباب الفساد	المجموعة	ن	رتبة المتوسط	مجموع الرتب	قيمة اختبار مان – ويتني	قيمة Z	مستوى الدلالة
ضعف رواتب بعض العاملين في الدولة	ذكور	479	323.9	155170.5	39782.5	0.25-	0.80
	إناث	167	322.2	53810.5			
ضعف القوانين والتشريعات التي تحارب الفساد	ذكور	479	326.5	156382.0	38571.0	1.56-	0.12
	إناث	167	315.0	52599.0			
سيطرة حب المال على بعض العاملين في الدولة	ذكور	479	327.0	156631.5	38321.5	1.81-	0.07
	إناث	167	313.5	52349.5			

يتضح من الجدول (15)، والخاص بنتائج اختبار مان –ويتني لدلالة الفروق بين الذكور والإناث في أبرز أسباب الفساد في المجتمع السعودي، عدم وجود فروق لها دلالة إحصائية بين المجموعتين في أبرز الأسباب الخاصة بالفساد في المجتمع السعودي؛ حيث بلغت قيم اختبار مان –ويتني للأشكال الثلاثة على التوالي؛ (39782.5 – 38571.0 – 38321.5)، وهي قيم غير دالة إحصائيًا، وهو ما يشير إلى أن المجموعتين لا تختلفان فيما يتعلق بأبرز أسباب الفساد في المجتمع السعودي، ويرى الباحث أن ما توصلت إليه هذه الدراسة يتفق إلى حَدٍّ كبير مع ما كشفته دراسة باصم (2016) التي تُرجع الفساد إلى غياب النزاهة والشفافية.

ثالثًا: أبرز آثار مكافحة الفساد في تحقيق الأمان المجتمعي للمجتمع السعودي

جدول رقم (16) يوضح نتائج اختبار مان –ويتني Mann–Whitney للفروق بين الذكور والإناث في أبرز آثار مكافحة الفساد في تحقيق الأمان المجتمعي للمجتمع السعودي

أبرز آثار مكافحة الفساد	المجموعة	ن	رتبة المتوسط	مجموع الرتب	قيمة اختبار مان –ويتني	قيمة Z	مستوى الدلالة
مكافأة العاملين الشرفاء	ذكور	479	324.5	155415.5	39537.5	1.0-	0.30
	إناث	167	320.8	53565.5			
الشعور بالثقة في قوانين الدولة	ذكور	479	324.8	155570.5	39382.5	1.3-	0.21
	إناث	167	319.8	53410.5			
الشعور بالثقة في النفس	ذكور	479	325.3	155806.0	39147.0	1.7-	0.09
	إناث	167	318.4	53175.0			

يتضح من الجدول (16)، والخاص بنتائج اختبار مان –ويتني لدلالة الفروق بين الذكور والإناث في أبرز آثار مكافحة الفساد في تحقيق الأمان المجتمعي للمجتمع السعودي، عدم وجود فروق لها دلالة إحصائية بين المجموعتين؛ حيث بلغت قيم اختبار مان –ويتني للآثار الثلاثة على التوالي؛ (39537.5– 39382.5– 39147.0)، وهي قيم غير دالة إحصائيًا، وهو ما يشير إلى أن المجموعتين لا تختلفان فيما يتعلق بأبرز آثار مكافحة الفساد في تحقيق الأمان المجتمعي للمجتمع السعودي، ويرى الباحث تميز هذه الدراسة لما قدَّمته من نتائج تتجه نحو تنامي الشعور بالأمان الاجتماعي لدى عينة الدراسة، والمتمثِّل في الشعور بالرضا تجاه كفاءة العاملين في القطاعات الحكومية والخاصة، وكذلك الشعور بالثقة في الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تتخذها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، وكذلك الشعور بالثقة في النفس.

مناقشة وتفسير النتائج

أولاً: – نتائج البيانات الأولية.

شكَّلت البيانات الأولية لعينة الدراسة تنوعًا من حيث العناصر، فمن حيث الجنس تجاوزت نسبة الذكور (70%)، من مجموع العينة، وحيث إن الباحث اتخذ أسلوب العيينة العشوائية، ويرى الباحث أنه يمكن تفسير إقبال الذكور على المشاركة في الإجابة على الاستبانة أكثر من الإناث إلى أهمية موضوع الدراسة بالنسبة للذكور؛ لكونه مرتبط ببيئة العمل القطاع العام والخاص، والتي تُعبِّر إلى حدٍّ كبير عن اهتمام الذكور أكثر من النساء، أما على مستوى التوزيع الجغرافي للعينة في مدينة الرياض، فقد كشفت البيانات الأولية توزيعًا متقاربًا على حَدٍّ كبير للعينة على خمسة قطاعات مكانية في المدينة تتراوح بين (23,4%) في وسط الرياض كأعلى نسبة، وبنسبة (18,3%) في غرب الرياض كأقل نسبة من عينة الدراسة، فيما توزعت بقية النسب بين الشمال والجنوب والشرق، ويرى الباحث أن توزيع عينة الدراسة يعد منطقيًا؛ وفقًا لطبيعة الكثافة السكانية لمدينة الرياض، والتوجه العام للتوزيع العمراني والسكاني.

أما على مستوى توزيع عينة الدراسة من حيث العمر، فقد مثَّلت الفئات العمرية من (30 إلى أكثر من 50) الفئة الأكبر بنسبة تجاوزت (86 %) من مجموع عينة الدراسة، ويرى الباحث أن تمثيل الفئات العمرية المشار إليها بهذا الحجم انعكس بشكل إيجابي على نتائج الدراسة، لأن الإنسان في العمر بين 30 إلى 50 غالبًا ما يكون تشكَّلت لديه خبرات واسعة في مجال العمل بالقطاع الرسمي أو الخاص، وفهمًا عميقًا لمكونات بيئة العمل وما يطرأ عليها من

تأثير وتغيير، ومن ذلك موضوع الفساد كأحد القضايا المهمة، وفي المقابل وعلى مستوى الحالة الاجتماعية أشارت البيانات الأولية للدراسة أن ما نسبته (82,0%) هم من فئة (متزوج/ة) وهو ما يشكِّل وبحسب رأي الباحث توافقًا منطقيًّا بين فئات الحالة الاجتماعية، الفئات العمرية (30 إلى أكثر من 50)، الأمر ساهم في تحقيق درجة عالية من انسجام العينة من حيث العمر و الحالة الاجتماعية، وهو ما انعكس إيجابًا على مستوى مشاركتهم في هذه الدراسة؛ نظرًا لما لموضوعها من قيمة وأهمية عالية وتأثير مباشر على حياة الأسرة والأفراد على حَدٍّ سواء.

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي فقد كشفت الدراسة أن غالبية عينة الدراسة من حاملي درجة (بكالوريوس) حيث بلغت نسبتهم (73,1%) من مجموعة العينة، ويرى الباحث أن تمثيل عينة الدراسة من حاملي درجة البكالوريوس بتلك النسبة يشكِّل عاملًا إيجابيًّا في بلورة آراء المبحوثين حول موضوع الدراسة؛ ذلك أن المستوى التعليمي العالي يُساهم في تكوين موقف المجتمع تجاه القضايا التي تهم المجتمع بشكل عام، كموضوع لدراسة دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في تعزيز الأمان الاجتماعي.

أما على مستوى العمل فقد أشارت البيانات الأولية أن العاملين في القطاع حكومي من عينة الدراسة يُشكِّلون أكثر من نصف عينة الدراسة بنسبة تتجاوز 50%، ويرى الباحث أن وجود نسبة عالية من العينة من العاملين في القطاع الحكومي يُعدُّ أمرًا إيجابيًّا، ومن نقاط القوة للدراسة: كون تلك الفئة من الموظفين أكثر اطلاعًا من غيرهم على حالات الفساد المنتشر في المؤسسات

الحكومية أكثر من القطاع الخاص، وفي ذات السياق وفيما يتعلق بتوزيع العينة حسب مستوى الدخل، صنفت البيانات الأولية عينة الدراسة بشكل متوافق إلى حَدٍّ كبير مع توزيع العينة من حيث العمر والمستوى التعليمي، حيث شكَّلت الفئات ذات الدخل من(10000 ريال إلى أكثر من 15000) ما نسبته أكثر من 70% من العينة، ويؤكد الباحث أن الانسجام والتوافق بين البيانات الأولية لعينة الدراسة يشكل بُعدًا إيجابيًّا ساهم وبشكل كبير في زيادة الثقة بموقف العينة حيال موضوع الدراسة.

ثانياً: – النتائج المرتبطة بالإجابة عن أسئلة الدراسة:

– الإجابة عن السؤال الأول: ما مجالات محاربة الفساد في المجتمع السعودي من خلال دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد؟ اتضح أن مجالات محاربة الفساد في المجتمع السعودي من خلال دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (مرتفعة)، وقد جاءت بمتوسط حسابي عام (2,71)، وانحراف معياري عام (0,67)، وهو ما يعني تنوع وتعدد الأنشطة والمهام التي تقوم بها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بملاحقة الفساد والفاسدين في كافة المجالات، وعلى كافة المستويات وجميع الفئات؛ الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على خلق شعور عام لدى فئات المجتمع تجاه نجاح جهود وإجراءات هيئة الرقابة ومكافحة.

– الإجابة عن السؤال الثاني: ما أسباب الفساد في المجتمع السعودي؟ كشفت نتائج الدراسة أن أسباب الفساد في المجتمع السعودي (مرتفعة)، بمتوسط حسابي عام (2,88)، وانحراف معياري عام (0,78)؛ حيث تعددت الأسباب التي تقف وراء ظهور الفساد وانتشاره مثل ضعف رواتب العاملين في

الدولة، وضعف القوانين والتشريعات التي تحارب الفساد، وسيطرة حب المال على بعض العاملين في الدولة، فضلًا عن عدد من الأسباب الأخرى، كانتشار المحسوبية في التعامل مع بعض الفسادين، كما كشفت نتائج الدراسة عن تنامي انتشار الفساد في المجتمع لمرحلة وصلت إلى ارتكاب بعض الوافدين لأعمال تُصنَّف شكلًا من أشكال الفساد، وفيما يتعلق باستغلال الأنظمة والإجراءات في حدوث الفساد، كشفت الدراسة أن من أسباب الفساد قدرة البعض على التحايل وتجاوز الأنظمة، بالإضافة إلى أن طول مدة محاكمة الفاسدين، وضعف العقوبات المفروضة على الفاسدين خلقت تصور لدى البعض أنه من السهل ارتكاب المخالفات المصنفة صورًا من صور الفساد؛ نظرًا لضعف الأنظمة والعقوبات.

- **الإجابة عن السؤال الثالث: ما الأساليب المناسبة لمكافحة الفساد في المجتمع؟** كشفت نتائج الدراسة أن الأساليب المناسبة لمكافحة الفساد في المجتمع (مرتفعة)، حيث جاءت بمتوسط حسابي عام (3,96)، وانحراف معياري عام (0,85)؛ وأشارت نتائج الدراسة في هذا السياق إلى أن أبرز الأساليب المستخدمة في الإبلاغ عن الفساد تتمثل في الهاتف وصندوق البريد والفاكس، في حين حققت بقية الوسائل دورًا مهمًّا في الإبلاغ عن الفساد مثل البرامج الإذاعية والتلفزيونية، كما كشفت الدراسة أن الحضور الشخصي للإبلاغ عن الفساد يُعدُّ أحد الأساليب الشائعة؛ الأمر الذي يعني اكتساب هيئة مكافحة الفساد ثقة المجتمع؛ حيث لا يشعر المبلِّغ بالخوف أو الخطر عندما يكشف عن هويته، كما كشفت نتائج الدراسة فعالية مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في

الإبلاغ والكشف عن قضايا الفساد، وعليه يرى الباحث أن نتائج الدراسة تؤكد على نجاح هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، في تنويع طرق التواصل مع المجتمع والعمل على كسب ثقتهم؛ من أجل النجاح في أداء مهامها في مكافحة الفساد.

- **الإجابة عن السؤال الرابع: ما أثر مكافحة الفساد في تحقيق الأمان المجتمعي للمجتمع السعودي؟** برهنت نتائج الدراسة تحقيق الأمان المجتمعي للمجتمع السعودي بمستوى (مرتفع)، وذلك بمتوسط حسابي عام (3,97)، وانحراف معياري عام (0,90)؛ وذلك راجع إلى ما تقوم به هيئة الرقابة ومكافحة الفساد من أعمال تتعلق بمكافحة الفساد كمكافأة العاملين المخلصين والشرفاء نظير المحافظة على المال العام، واحترام النظم الإدارية والوظيفية، كما برهنت الدراسة على قيمة تطبيق الأنظمة والإجراءات في مكافحة الفساد، ودورها في تعزيز الثقة بالأنظمة والقوانين، وما تقوم به الجهات المعنية بتطبيقها، الأمر الذي يُساهم في تشكيل الشعور بالأمان الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

كما جاءت نتائج الدراسة لتوضِّح أن تقبُّل أفراد المجتمع لفكرة الإبلاغ عن قضايا الفساد، واستخدام الوسائل والطرق المتاحة أمامهم للتواصل مع الهيئة؛ من أجل تقديم معلومات تساعد على كشف قضايا الفساد، إنما ينم عن تنامي مشاعر الثقة وعدم الخوف، وزيادة الإرادة المجتمعية للقضاء على الفساد، وهو ما يُعدُّ صورة من صور الأمان الاجتماعي تنعكس بشكل إيجابي على مستوى الحياة الاجتماعية، وخَلْق أجواء إيجابية سائدة داخل المجتمع.

الإجابة عن السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين فيما يتعلق بـــ "أبرز أشكال مجالات محاربة الفساد"، و"أبرز أسباب الفساد في المجتمع السعودي"، و"أبرز آثار مكافحة الفساد في تحقيق الأمان المجتمعي"؟

- أشكال ومجالات الفساد: كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث لصالح الإناث حول "غسيل الأموال"؛ كأحد أبرز مجالات الفساد، وهو ما يمكن تفسيره بارتفاع الوعي لدى كافة شرائح المجتمع حول اعتبار غسيل الأموال شكلًا من أشكال الفساد، وعلى العكس من ذلك بالنسبة لموضوع "استغلال النفوذ الوظيفي"، في حين لم تكن هناك فروق دالة بين المجموعتين فيما يتعلق بشكل "محاربة الرشوة"؛ الأمر الذي يعني في المجمل وجود توافق مجتمعي على مكافحة كافة أشكال ومجالات الفساد.
- أسباب الفساد: كشفت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بأسباب الفساد في المجتمع السعودي؛ الأمر الذي يعني وجود توافق تام بين الذكور والإناث حول الأسباب التي تقف وراء ظهور بعض حالات الفساد، وهو ما يمكن تفسيره بنجاح "نزاهة" في تشكيل رؤية واضحة وموحدة لدى المجتمع تجاه الفساد والأسباب التي تقف وراءه.
- أثر مكافحة الفساد في تحقيق الأمان المجتمعي للمجتمع السعودي: كشفت نتائج الدراسة عدم وجود فروق لها دلالة إحصائية بين الذكور

والإناث، وهو ما يشير إلى أن الفئتين لا تختلفان فيما يتعلق بأبرز آثار مكافحة الفساد في تحقيق الأمان المجتمعي للمجتمع السعودي، الأمر الذي يؤكد قدرة هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة" ونجاحها في خلق حالة من الرضا بين كافة فئات المجتمع تجاه دورها في مكافحة الفساد، وبالتالي تنامي الشعور بالأمان الاجتماعي بين شرائح المجتمع.

ثانيًا: التوصيات:

١. قيام هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة" بإطلاق حملة وطنية بهدف التعريف بدورها في مكافحة الفساد، تستهدف هذه الحملة كافة شرائح المجتمع، مع أهمية توضيح كافة أشكال وصور الفساد.

٢. العمل على تعزيز الانطباع السائد من توفر الضمانات والحماية الكافية للمُبلِّغين عن قضايا الفساد؛ لتشجيعهم على الإبلاغ عن كافة القضايا دون خوف أو رهبة.

٣. تفعيل نظام الحوافز المادية لكل مُبلِّغ عن حالة فساد بكافة أشكاله وصوره.

٤. دعم مؤسسات المجتمع التطوعي، وتفعيل دورها في نشر ثقافة محاربة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة في المجتمع.

٥. إيجاد فرص التعاون بين هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة" ومؤسسات التعليم العام والعالي؛ من أجل تضمين المقررات الدراسية موضوعات تعليمية، تُساهم في تعزيز قيم النزاهة لدى الطلاب والطالبات في كافة المراحل الدراسية.

٦. رفع مستوى الشفافية فيما يتعلق بالإجراءات القضائية، وإصدار العقوبات بحقِّ المدانين بقضايا الفساد.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية.

١. ابن منظور، الأنصاري. (2011). لسان العرب. دار صادر. ط سادسة. لبنان. بيروت.

٢. أحمد، شيريهان ممدوح. (2018). جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة. المجلة القانونية. جامعة شقراء. مج4، ع4.

٣. باصم، محمد ناصر. (2019). دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. معهد الإدارة العامة. المملكة العربية السعودية.

٤. بحر، يوسف. (2011). الفساد الإداري المسببات والعلاج؛ دراسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة. مجلة جامعة الأزهر. سلسلة العلوم الإنسانية. مج 13. ع2.

٥. الخادمي، نورالدين. (2006). القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب. جامعة نايف للعلوم العربية والأمنية. مج21. ع42.

٦. الزهراني، وائل سعيد. (2020). مكافحة الفساد في الأنظمة السعودية والاتفاقيات الدولية. المجلة العربية للنشر العلمي. ع25.

٧. عزيز، حاتم جاسم. (2014). دور التربية في مواجهة الفساد؛ الأسباب والمعالجات. جامعة ديالي. كلية التربية. العراق.، 2014م.

٨. الغريب، عبد العزيز علي. (1432). نظريات علم الاجتماع. دار الزهراء للنشر والتوزيع. الرياض

٩. لمام، حليم. (2008). ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب الآثار والإصلاح. منشورات الشهاب. الجزائر.

١٠. ليلة، على. (2000). نظرية علم الاجتماع – النماذج الرئيسية. المكتبة المصرية. الإسكندرية.

١١. محمود، محمد. (2010). الفساد الإداري وعلاجه في الفقه الإسلامي؛ دراسة مقارنة بالقانون الإداري والأردني. أطروحة دكتوراة. الجامعة الأردنية. كلية الدراسات العليا. عمان.

١٢. المصراتي، عبد الله. (2011). الفساد الإداري: نحو نظرية في علم الاجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي؛ دراسة ميدانية. المكتب العربي الحديث. مصر. الإسكندرية.

١٣. مصلح، عبير. (2013). النزاهة والشفافية والمسائلة في مواجهة الفساد. الائتلاف من أجل النزاهة. ط 3. القدس. فلسطين.

١٤. منصوران، سهيلة. (2006). الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقته بالنمو الاقتصادي. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. الجزائر.

١٥. نوفل، شرياف جمال الدين. (2015). الحوكمة وآلياتها في محاربة الفساد. جامعة الجزائر. الجزائر.

١٦. الهويمل، إبراهيم. (2000). مقومات الأمن في القرآن الكريم. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. مج15. ع29.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Abhijit, Guha. (2014): Corruption in a university in West Bengal. India. International Journal of Multidisciplinary Approach & Studies. Volume 01. No.6. Dec 2014.
2. Zamaletdinov. B. (2016): Practical Recommendations on the Improvement of the Effectiveness of Anti- Corruption Policy in Universities. Mersin. Econ Journals, p201-217.

ثالثًا: مواقع الإنترنت:

1. https://ar.wikipedia.org/wiki.
2. www.spa.gov.sa
3. www.vision2030.gov.sa/ar

Romanized Arabic references:

1. Ibn Manẓūr, al-Anṣārī. (2011). *Lisān al-ʿArab*. Dār Ṣādir. Ṭabʿa Sādisa. Lubnān. Bayrūt.
2. Aḥmad, Shīrihān Mamdūḥ. (2018). *Juhūd mukāfaḥat al-fasād al-idārī wa-al-mālī fī al-Mamlaka al-ʿArabiyya al-Suʿūdiyya: dirāsa muqārina*. *al-Majalla al-Qānūniyya*, Jāmiʿat Shaqrāʾ. Majallad 4, ʿadad 4.
3. Bāṣim, Muḥammad Nāṣir. (2019). *Dawr al-ḥūkuma fī taʿzīz al-nazāha wa-mukāfaḥat al-fasād*. Maʿhad al-Idāra al-ʿĀmma. al-Mamlaka al-ʿArabiyya al-Suʿūdiyya.
4. Baḥr, Yūsuf. (2011). *al-Fasād al-idārī: al-musabbibāt wa-al-ʿilāj; dirāsa taṭbīqiyya ʿalā al-mustashfayāt al-kubrā fī Qiṭāʿ Ghazza*. *Majallat Jāmiʿat al-Azhar, Silisilat al-ʿUlūm al-Insāniyya*, Majallad 13, ʿadad 2.
5. al-Khādimī, Nūr al-Dīn. (2006). *al-Qawāʿid al-fiqhiyya al-mutaʿalliqat bi-al-amn al-shāmil*. *al-Majalla al-ʿArabiyya li-al-Dirāsāt al-Amniyya wa-al-Tadrīb*, Jāmiʿat Nāyif li-al-ʿUlūm al-ʿArabiyya wa-al-Amniyya, Majallad 21, ʿadad 42.
6. al-Zahrānī, Wāʾil Saʿīd. (2020). *Mukāfaḥat al-fasād fī al-anẓima al-Suʿūdiyya wa-al-ittiāfiyāt al-dawliyya*. *al-Majalla al-ʿArabiyya li-al-Nashr al-ʿIlmī*, ʿadad 25.
7. ʿAzīz, Ḥātim Jāsim. (2014). *Dawr al-tarbiyya fī muwājaha al-fasād; al-asbāb wa-al-maʿālīj*. Jāmiʿat Diyālī. Kulliyyat al-Tarbiyya. al-ʿIrāq.
8. al-Gharīb, ʿAbd al-ʿAzīz ʿAlī. (1432 H). *Naẓariyyāt ʿilm al-ijtimāʿ*. Dār al-Zahrāʾ li-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ. al-Riyāḍ.
9. Lammām, Ḥalīm. (2008). *Ẓāhirat al-fasād al-siyāsī fī al-Jazāʾir: al-asbāb, al-āthār wa-al-iṣlāḥ*. Manshūrāt al-Shihāb. al-Jazāʾir.
10. Layla, ʿAlī. (2000). *Naẓariyyat ʿilm al-ijtimāʿ – al-namādhij al-raʾīsiyya*. al-Maktaba al-Miṣriyya. al-Iskandarīyya.
11. Maḥmūd, Muḥammad. (2010). *al-Fasād al-idārī wa-ʿilājuhu fī al-fiqh al-islāmī; dirāsa muqārana bi-al-qānūn al-idārī wa-al-Urdunī*. Aṭrūḥat Duktūrā. al-Jāmiʿa al-Urduniyya. Kulliyyat al-Dirāsāt al-ʿUlyā. ʿAmmān.
12. al-Miṣrātī, ʿAbd Allāh. (2011). *al-Fasād al-idārī: naḥwa naẓariyya fī ʿilm al-ijtimāʿ al-jarīma wa-al-inḥirāf al-ijtimāʿī; dirāsa maydāniyya*. al-Maktab al-ʿArabī al-Ḥadīth. Miṣr. al-Iskandarīyya.
13. Maṣlaḥ, ʿAbīr. (2013). *al-Nazāha wa-al-shafāfiyya wa-al-masāʾala fī muwājaha al-fasād*. al-Iʾtilāf min ajl al-nazāha. Ṭabʿa 3. al-Quds. Filasṭīn.
14. Manṣūrān, Suhayla. (2006). *al-Fasād al-iqtiṣādī wa-ishkāliyat al-ḥukm al-rāshid wa-ʿilāqatuhu bi-al-numū al-iqtiṣādī*. Risālat Mājistīr fī al-ʿUlūm al-Iqtiṣādiyya. Jāmiʿat al-Jazāʾir. al-Jazāʾir.
15. Nūfil, Sharīf Jamāl al-Dīn. (2015). *al-Ḥūkuma wa-āliyyātuhā fī muḥārabat al-fasād*. Jāmiʿat al-Jazāʾir. al-Jazāʾir.
16. al-Huwaymil, Ibrāhīm. (2000). *Muqawwimāt al-amn fī al-Qurʾān al-Karīm*. *al-Majalla al-ʿArabiyya li-al-Dirāsāt al-Amniyya wa-al-Tadrīb*, Jāmiʿat Nāyif al-ʿArabiyya li-al-ʿUlūm al-Amniyya. al-Riyāḍ. Majallad 15, ʿadad 29.